الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للأداء

لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2022

ماي 2023

الفهـرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022..... 3

ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022..... 9

برنامج التعليم العالي..... 9

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج البحث العلمي..... 21

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج الخدمات الجامعية..... 35

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج القيادة والمساندة..... 47

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

المـحـور الأول:

تقديم عام لأهم إنجازات المـهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة:

تتبني الرؤية الاستراتيجية لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس على تطوير منظومة تكوين متطورة ومبتكرة ذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية وبحث علمي متميز في خدمة التنمية الذكية والمستدامة وتأمين خدمات أفضل وإحاطة أشمل للطلبة.

تم ضبط التوجهات الاستراتيجية التالية لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي والمضمنة بوثيقة مشروع المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025:

- ✓ تطوير جودة التكوين الجامعي ودعم تشغيلية الخريجين مع تعزيز فرص التعلم عن بعد والتعلم مدى الحياة وتطوير جودة وأداء قطاع التعليم العالي الخاص
- ✓ دعم البحث العلمي والابتكار عبر خلق المؤسسات الناشئة ونشر الثقافة العلمية في المجتمع وبناء اقتصاد المعرفة.
- ✓ تطوير الحياة الطلابية عبر دعم أنشطة التكفل بالطلبة من جهة وتعزيز الجانب التثقيفي والترفيهي والرياضي لإثراء شخصية الطالبة والطالب وتجذيرها في بيئة مدنية سليمة.

وتتمحور أولويات المهمة حول العمل على:

- ✓ ملاءمة عروض التكوين لسوق الشغل عبر آليات البناء المشترك والاشهاد والتكوين غير الأكاديمي.
- ✓ توفير تمويل تنافسي للبحث العلمي موجه نحو الأولويات الوطنية والحاجيات المجتمعية وتنويع مصادره ودعم قدرات المنظومة على مستوى مواردها البشرية وبنيتها التحتية مع إرساء نظام الجودة.
- ✓ تحسين ظروف الايواء والاطعام الجامعي عبر تطوير طاقة الاستيعاب والخدمات المسداة للطالبات والطلبة ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية داخل الفضاء الجامعي.

رغم الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية، والصعوبات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد برهنت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على قدرتها على الابتكار لإنتاج حلول تتلاءم مع احتياجات المجتمع وسوق الشغل.

ففي مجال التكوين، واصلت الجامعات التونسية مجهوداتها في تحسين مؤشراتها قصد مواصلة التواجد في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة **(Times Higher Education)** بالنسبة

للجامعات المصنفة والدخول التدريجي في الترتيب للجامعات غير المصنّفة، حيث حافظت (06) جامعات على تواجدها في الترتيب + 1000 في سنة 2022، وتمكنت جامعتين (02) من الدخول في الترتيب + 1000 للتصنيف السنوي THE، وهي جامعة تونس وجامعة قابس.

كما بلغ عدد برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية 44 برنامجا في سنة 2022، وهي تخص مسارات التكوين الهندسي والطبي.

وقد تم إنجـــاز منظومة إعلامية تفاعلية خاصّة بالدليـــــل التونسي لعروض التكوين الجامعي: www.uni-formation.rnu.tn أطلقت رسميا يوم 24 ماي 2022 وتشمل 3678 تكوينا جامعيا.

ويعتبر "الدليل التونسي لعروض التكوين الجامعيAnnuaire Tunisien des Offres de Formations Universitaires" دليلا مرجعيا يحتوي على قائمة مفصلة لمسالك التكوين الجامعي المؤهّلة التي تؤمنها مؤسسات التعليم العالي والبحث في القطاعين العام والخاص. وتشمل القائمة المذكورة كافة مسالك الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير والدكتوراه في نظام "أمد" كما تشمل مسالك الشهادات الوطنية خارج نظام "أمد" (الدراسات الطبية، الدراسات الهندسية، الهندسة المعمارية، الباكالوريوس...).

أمّا في مجال تشغيلية خريجي التعليم العالي، فتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2020 انطلقت عملية تقييم وتطوير شبكة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات وتحسين حوكمتها بالتنسيق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في إطار مشروع TUNISIA JOBS وقد تم في هذا الإطار العمل على تصوّر ووضع نموذج حوكمة وأعمال "Gouvernance and Business Model" وذلك بالتعاقد مع خبير دولي.

وفي سنة 2022 تم الانطلاق في تنفيذ مرحلة "تعزيز الكفاءات" من المشروع المذكور عبر تنظيم دورات تكوين مكونين بمشاركة ممثلين عن خمس جامعات نموذجية (تونس المنار- جندوبة- سوسة- القيروان- صفاقس) في الاختصاصات التالية:

- "آلية برمجة وتقييم التربصات" من 03 إلى غاية 07 جانفي 2022
- "إدارة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات" من 21 إلى غاية 25 فيفري 2022
- "Global Career Development Facilitator " (تكوين إشهادي) من 22 أوت إلى 16 سبتمبر 2022

وتوازيا مع ذلك تم العمل على تحسين الخدمات المسداة عبر المنظومة الإعلامية الخاصة بمراكز المهن وإشهاد الكفاءات www.4C.tn بالتنسيق مع الشركة التي قامت بتطويرها وبتمويل من مشروع TUNISIA JOBS.

بصفة متوازية يتم العمل على تطوير الإطار القانوني لمراكز المهن وإشهاد الكفاءات.

وفي إطار دعم تميز البحث العلمي وتثمين نتائجه تم خلال سنة 2022 :

-الإرساء التدريجي للاعتمادات التنافسية لدفع هياكل البحث إلى تكوين مجمّعات حول مشاريع بحوث أساسية استراتيجية أو تثمين نتائج بحوث مبتكرة وقابلة للتثمين حيث يتم سنويا الترفيع في التمويلات التنافسية لبرامج البحث كما تم ربط تمويل مخابر ووحدات البحث بالإنتاج العلمي وفي هذا الإطار تم تسجيل تطور إيجابي في عدد المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة بنسبة 12,34 % خلال سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021.

- مواصلة دعم إنجاز برامج ذات بعد إستراتيجي وتنموي بالشراكة مع القطاع الاقتصادي والإجتماعي من خلال آليات البحوث الإيلافية حيث تم خلال سنة 2022 إجراء تقييم للمشاريع الممولة ضمن هذه الألية بمشاركة جميع الأطراف المتدخلة.

- إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي في إطار اعادة النظر في أنظمة التقييم وتوحيدها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- الشروع في إعداد تصور متكامل لتطوير دراسات الدكتوراه في إطار مقاربة تشاركية مع الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث ومديري مدارس الدكتوراه ورؤساء لجان الدكتوراه بما يمكن من الرفع من جودتها وتعزيز دور مدارس الدكتوراه صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي، وقد تم خلال سنة 2022 إحداث مدرسة دكتوراه بالمدرسة الوطنية للمهندسين بسوسة في انتظار تقييم بقية مطالب الإحداث الجديدة.

-دعم وتعزيز برامج التعاون الثّنائي مع البلدان العربية والإفريقية والأوروبية والآسيوية والأمريكية التي تمثل قاطرة للمرور إلى برامج وشبكات متعددة الأطراف والاختصاصات، على غرار البرامج الأوروبية وقد تم في هذا الإطار بعث مشاريع مشتركة مع فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والمغرب وموريطانيا.

- دعم المخابر الدولية المشتركة والمجمعات البحثية المتخصصة في الميادين ذات أولوية وطنية.

- دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتشجيع ومساندة الباحثين على الاستفادة من الفرص والتمويلات التي تتيحها البرامج الأوروبية التنافسية وذلك بتقديم الإحاطة والمساعدة الفنية للباحثين في إعداد المشاريع والترشحات لطلبات المشاريع خاصة في إطار برنامج أفق أروبا.

وعملا على تثمين نتائج البحث تم اطلاق برنامج لمساعدة الباعثين الشبان في مجال إحداث مؤسسات ناشئة مجددة نابعة عن نتائج البحث بالشراكة مع القطاع الخاص والتعاون الدولي الفرنسي وفي هذا الإطار، سجل عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن برامج ومشاريع البحث والتجديد تطورا إيجابيا خلال سنة 2022 حيث بلغ 7 مؤسسات ناشئة مجددة.

في مجال الخدمات الجامعية، يمكن حوصلة أهم الإنجازات التي سجلت خلال السنة الجامعية 2021-2022 والمرتبطة بأنشطة التكفل بالطالب فيما يلي:

- استكمال معظم مشاريع البناء والتوسعة والتهيئة المتواصلة التي تشهدها معظم مؤسسات الإيواء والإطعام مما ساهم في تحسن مؤشرات السكن الجامعي وظروف الاستفادة من الأكلة الجامعية.

- انخراط 3 مطاعم جامعية جديدة بالمسار الإشهادي بعد تعاقدها مع مكاتب مختصة في الإشهاد وشروعها الفعلي في القيام بالإجراءات والأشغال الفنية والوظيفية التي يتطلبها إشهاد المطاعم.

- مواصلة أشغال تحيين النّصوص القانونية الخاصة بخدمات الإطعام والسكن والمنح والقروض الجامعية والأنشطة الثقافية والرياضية والأمر عدد 516 المؤرخ في 30 أكتوبر 1973، المنظم للحياة الجامعية.

- تطوير وتوسيع دائرة الاعتماد على المنظومات الرقمية للتواصل والإرشاد والتوجيه لتيسير عملية الاستفادة من مختلف الخدمات الجامعية عن بعد.

وفي إطار تحسين الخدمات المسداة من قبل الوزارة وتحقيق أكثر نجاعة وفاعلية فقد تم إعداد تصور لرقمنة كل الخدمات في إطار منظومة إعلامية مندمجة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

بلغت نفقات المهمة سنة 2022 ما قدره 1910.765 أ.د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 1933.584 أ.د لتبلغ نسبة الانجاز 98.82 % وترجع هذه النسبة إلى تقدم نسق إنجاز عدد من مشاريع الاستثمار بالنسبة لبرنامجي التعليم العالي والبحث العلمي إلى جانب ارتفاع نسق تنفيذ ميزانية التسيير لبرنامج الخدمات الجامعية خاصة فيما يتعلق بنفقات التغذية.

بالنظر إلى الفوارق المسجلة بين تقديرات وانجازات 2022 حسب البرامج يلاحظ أن نسب الانجاز لاعتمادات الدفع حسب البرامج تراوحت بين 90 % و102%، وقد سجل برنامج البحث العلمي أعلى مستوى لنسب الانجاز.

سجلت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المرصودة لنفقات التأجير 97.60% وبلغت 115% بالنسبة لنفقات التسيير و96.91% بالنسبة لقسم التدخلات. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد تجاوزت نسبة الانجاز اعتمادات الدفع المرصودة لتبلغ 105.01%.

أما فيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز بلغت 96.50%.

تم تدعيم برنامج البحث العلمي باعتمادات دفع تكميلية على مستوى نفقات الاستثمار وقدرها 10 م د وذلك لتغطية العجز الحاصل على مستوى " منحة التشجيع على الإنتاج العلمي".

كما تم تحويل اعتمادات لدعم نفقات التسيير لدواوين الخدمات الجامعية وذلك من قسم التدخل لنفس البرنامج ومن قسم التأجير لبرنامج التعليم العالي

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1 445 670	1 411 034	-34 636	97,60%
	اعتمادات الدفع	1 445 670	1 411 034	-34 636	97,60%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	76 415	88 034	11 619	115,21%
	اعتمادات الدفع	76 415	88 034	11 619	115,21%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	252 112	244 321	-7 791	96,91%
	اعتمادات الدفع	252 112	244 321	-7 791	96,91%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	222 115	183 032	-39 083	82,40%
	اعتمادات الدفع	159 387	167 376	7 989	105,01%
المجموع	اعتمادات التعهد	**1 996 312**	**1 926 421**	**-69 891**	**96,50%**
	اعتمادات الدفع	**1 933 584**	**1 910 765**	**-22 819**	**98,82%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات**

جدول عدد 2 : تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

بحساب الألف دينار

البرامج		تقديرات 2022 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
التعليم العالي	اعتمادات التعهد	1 418 716	1 331 216	-87 500	93,83%
	اعتمادات الدفع	1 347 260	1 320 122	-27 138	97,99%
البحث العلمي	اعتمادات التعهد	130 548	154 928	24 380	118,68%
	اعتمادات الدفع	142 652	146 339	3 687	102,58%
الخدمات الجامعية	اعتمادات التعهد	416 245	410 465	-5 780	98,61%
	اعتمادات الدفع	404 206	408 753	4 547	101,12%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	30 803	29 812	-991	96,78%
	اعتمادات الدفع	39 466	35 551	-3 915	90,08%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**1 996 312**	**1 926 421**	**-69 891**	**96,50%**
	اعتمادات الدفع	**1 933 584**	**1 910 765**	**-22 819**	**98,82%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات**

المحور الثانـي:

الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

برنـامج "التعليــم العــالــي"

رئيس البرنامج: السيد الجيلاني اللملومي، المدير العام للتعليم العالي

بداية من 10 نوفمبر 2020

1. نتائج أداء برنامج التعليم العالي:

تنبني الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي على تطوير منظومة تكوين متميزة ومبتكرة وذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية.

وقد تم ضبط إستراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي انطلاقا من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها وبالنظر إلى مختلف المتدخلين فيها. وبناء على هذا التشخيص وقع تحديد المحاور الاستراتيجية لبرنامج التعليم العالي والتي تتمحور حول:

- إنتاج المعارف والعلوم ونشرها وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة والإسهام في نحت المواطن والإنسان،

- دعم تشغيلية الخريجين وتيسير إدماجهم المهني، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

- **<u>الهدف 1.1:</u> تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز**

يتمثل هذا الهدف في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتوجيهه نحو التميز وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على تنمية كفاءة الطالب ومهاراته وتحسين إدماجه في سوق الشغل. وقد سجل الهدف نسبة انجاز هامة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

❖ **المؤشر1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد THE (Times Higher Education)**

	وحدة القيس	انجازات 2020 (*)	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى	عدد	-	0	0	0	100%	0	2024
عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	-	0	0	0	100%	0	2024
عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	-	0	0	0	100%	1	2024
عدد الجامعات المرتبة 1000+	عدد	-	6	6	8	133%	7	2024

(*) مؤشر جديد، تمّ اعتماده بداية من سنة 2021

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي لمجلة **(Times Higher Education)** ليصل العدد إلى 8 جامعات متحصلة على ترتيب +1000 في سنة 2022. ويعتبر التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيا نظرا لأهمية المعايير المعتمدة في هذا النوع من التصنيف للجامعات والذي يشمل أربعة مجالات رئيسية وهي التكوين وبيئة التعليم والبحث والمكانة على المستوى الدولي والابتكار.

وبلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 133% ، حيث شهدنا دخول جامعة تونس وقابس في الترتيب في سنة 2022، وهذا يعود إلى المجهود المبذول من قبل المشرفين على البرنامج في تحسيس الجامعات بأهمية تواجدها في هذا التصنيف واعتماد مقاربة علميّة تمّ اعتمادها من كافة المتدخلين. هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع العمل على تحسين ترتيبها للتحصل على مراكز متقدمة من الترتيب.

❖ **المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

وحدة القيس	انجازات 2020 (*)	انجازات 2021 (*)	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	2,4%	14,6%	1,46%	9,93%	34%	2024

(*) مؤشر جديد، تمّ اعتماده بداية من سنة 2021

بلغ عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001 ثلاث (03) مؤسسسات أي بنسبة تقدر بـ 1.46% من مجموع المؤسسات الجامعية.

وفي ما يلي قائمة في المؤسسات المتحصلة على اعتماد جودة (ISO9001، ISO21001) ساري المفعول خلال سنة 2022:

- المدرسة الوطنية للطب البيطري بسيدي ثابت
- المعهد العالي لإدارة المؤسسات بقفصة
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة

وبلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 10%، وهي نسبة ضعيفة جدّا مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك للتأخير الحاصل على مستوى الإنجاز المتعلق ببرنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" وخاصة البرامج الخاصة بالمؤسسات « PAG-DGSE » والذي من المفروض يساهم بصفة فعّالة في اعدادها للانخراط في مسار الحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001، بالإضافة إلى طول الإجراءات التي يتطلبها مسار الإشهاد المذكور.

❖ **المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد**

وحدة القيس	انجازات 2020 (*)	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	4,8%	6,5%	9,57%	146,67%	10,9%	2024

(*) مؤشر جديد، تمّ اعتماده بداية من سنة 2021

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 146,67%، ويعتبر هذا إنجازا هاما لما له من دور هام في مقروئية البرامج التكوينيّة وتحسين جودتها طبقا للمعايير الدولية.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي وذلك نظرا لدوره الهام ضمن المعايير الدولية المعتمدة في التقييم الدولي للمؤسسات الجامعية. إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 9.57% في سنة 2022 (44 برنامجا من جملة 460 برنامجا مؤهل للاعتماد). ويرجع هذا الضعف خاصة الى عدم انخراط مسارات التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي في ظل عدم إرساء ثقافة الاعتماد بالنسبة لعامة اختصاصات التكوين.

كما أن تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية مازال تحت المأمول، حيث أنّ هذه اللجان مازالت غير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأخرإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي كان له تأثير سلبي في إرساء ثقافة الاعتماد لدى المؤسسات الجامعية.

هذا وسيسعى البرنامج إلى تلافي هذه النقائص بـــــ:

- السعي إلى تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية،
- الإسراع في تركيز مجلس مؤسسة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي (تم احداث الوكالة بمقتضى مرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022) التي ستتولى،

في مرحلة أولى، مهمة تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد، وفي مرحلة ثانية، القيام بمسار الاعتماد لبرامج التكوين.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات الخاصة بالهدف:**

تم رصد عدد من الإشكاليات والصعوبات التي عاقت دون تحقيق القيمة المنشودة للهدف ونذكر منها خاصة:

- عدم توفر المعطيات الضرورية لدى بعض الجامعات لتمكينها من الانخراط في منظومة الترتيب THE،
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بالإشهاد،
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بالاعتماد في بعض اختصاصات مسارات التكوين على غرار اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية وغيرها،
- تباين في مستوى جودة التكوين بين المؤسسات الجامعية وبين مسارات التكوين نظرا للفوارق المسجلة على مستوى العديد من العوامل من بينها نسبة التأطير وتوفر هياكل البحث (مخابر، وحدات بحث...) ونوعية المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر.

- **التدابير والاجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:**

سيسعى البرنامج في الفترة القادمة إلى تحسين المؤشرات الخاصة بالهدف وذلك عبر:

- دعم تأطير ومتابعة الجامعات من خلال تنظيم ورشات تحسيسية وتقنية يتم خلالها التركيز على اعتماد طريقة موحدة لكيفية إدراج البيانات المطلوبة من خلال منظومة لجمع البيانات المطلوبة في ترتيب THE مع تبادل الخبرات فيما بينها،
- الانطلاق في القيام بإجراءات الاعتماد في اختصاصات تكوين جديدة على غرار علوم التصرف،
- التسريع في الإجراءات المتعلقة بتركيز مجلس مؤسسة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي، التي ستتولى العمل على اجراء عملية الاعتماد،
- السعي إلى تفعيل لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية،
- تطوير مسار تأهيل عروض التكوين،

- مأسسة التكوين البيداغوجي للمدرسين واعتماد مناهج وطرق تدريس مجددة من خلال تعزيز البيداغوجيا الرقمية وإعداد الدروس الرقمية التفاعلية،
- إعادة النظر في وحدات التكوين الافقية لفائدة طلبة الجامعات وتطويرها،
- تطوير منظومة التكوين المستمر وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة،
- تطوير منظومة الانتداب والترقية للمدرسين.

– الهدف 2.1 : تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

يتمثل هذا الهدف في إعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتوفير الأرضية الملائمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين. وقد سجل نسبة انجاز مقبولة نسبيا وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

❖ **المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

وحدة القيس	انجازات 2020 (*)	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	9.9%	12,5%	10,96%	87,68%	16,67%	2024

(*) مؤشر جديد، تمّ اعتماده بداية من سنة 2021

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 87.68%. وتعد نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن لسنة 2022 مقبولة نسبيا مقارنة بالتقديرات. حيث بلغ عدد مسارات التكوين المدرجة في هذا الإطار 129 مسارا، إلا أنّ هذا العدد لا يمثل إلّا 10.96% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة. ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن. وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس.

وستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في نسق إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة، بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى وبمزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين عند إعداد برامج مسارات التكوين.

❖ المؤشر2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية

وحدة القيس	انجازات 2020 (*)	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	انجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	.118%	15%	11,08%	73.87%	25%	2024

(*) مؤشر جديد، تمّ اعتماده بداية من سنة 2021

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 73,87%، وهي نسبة يمكن اعتبارها مقبولة نسبيا مقارنة بالتقديرات، حيث بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 28430 طالبا، ويعتبر هذا العدد من الطلبة مازال دون المأمول حيث لا يمثل إلّا 11.08% من مجموع الطلبة. وهذا يعود أساسا إلى تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

وستسعى الوزارة إلى العمل على تحسين أداء هذا المؤشر لما في ذلك من تأثير مباشر على تنمية مهارات الطالب وتطوير قدرته على المبادرة والابداع خارج البرامج العادية للتكوين مما يعزز فرص الالتحاق بسوق الشغل للخريجين، وذلك من خلال:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات،
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية داخل الفضاءات الجامعية،

- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni".

- أهم الإشكاليات والصعوبات الخاصة بالهدف:

تم رصد عدد من الإشكاليات والصعوبات التي عاقت دون تحقيق القيمة المنشودة للهدف، على غرار:

- ضعف توطين الجامعات في محيطها الجهوي وعدم الملاءمة الفعلية للتكوين مع خصوصية الجهة مع اختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- تراجع قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل حاملي الشهادات العليا بما في ذلك الشهادات التي تهم الاختصاصات الواعدة وذلك نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،
- صعوبة في تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بتفتح مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المحيط مما أدى إلى عدم تطور الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي خاصة على مستوى التكوين التطبيقي والتربصات الميدانية،
- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) وغياب مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على ثقافة المبادرة،
- نقص في برامج تكوين المكونين في البيداغوجيا الجامعية وخاصة بالنسبة إلى بعض الاختصاصات الدقيقة،

- التدابير والاجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:

سيسعى البرنامج في الفترة القادمة إلى تحسين المؤشرات الخاصة بالهدف وذلك عبر:

- مزيد دعم الأنشطة الثقافية والأكاديمية والعمل على تطورها بالتنسيق بين مختلف المتدخلين من جامعات ومؤسسات جامعية ودواوين خدمات جامعية ومنظمات وطنية واجتماعية،
- تنمية ثقافة المواطنة في الجامعة،
- اعتماد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين،

- تطوير منظومة التربصات والتكوين بالتداول ومراجعة نظام تقييم الأنشطة التطبيقية، وفي هذا الإطار سيتم تعميم اعتماد ميثاق التربص الإجباري أو التكوين بالتداول الذي سيضبط الإطار العام للتكوين التطبيقي لطلبة التعليم العالي،
- تطوير الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين بالاستعانة بخبراء فنيين في المجال ومزيد تكوين الجامعيين في منهجية البناء المشترك والمرافقة الفنية والبيداغوجية إلى جانب تحفيز المهنيين واستقطابهم لإبرام اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الجامعية قصد إرساء مسالك تكوين جديدة بالبناء المشترك،
- تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على توفير كل الإمكانيات الضرورية لدعم هذه الشراكة وذلك بتنظيم التظاهرات واللقاءات والأيام المفتوحة بين حاملي الشهادات وأصحاب المؤسسات على المستويين الوطني والجهوي تحفيزا لبعث المشاريع والاستثمار خاصة في المجالات المجددة والواعدة،
- ابتكار آليات لتحفيز إطارات التدريس من الجامعيين على المساهمة في أنشطة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات،
- تفعيل مراصد الجامعات ومراجعة حوكمتها،
- العمل على تعميم وتدعيم المواد التعليمية الأفقية المتعلقة بثقافة المبادرة على غرار التصرف في المشاريع ومخططات الأعمال والمبادرة ونماذج الأعمال"Business Model "،
- مواصلة تطوير أنشطة مكملة للتكوين الأساسي (نوادي، ومناظرات وندوات...) داعمة للتكوين في المبادرة،
- دعم تركيز أقطاب الطالب المبادر والعمل على تعميمها على كلّ الجامعات.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج :

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج التعليم العالي لسنة 2022 قدرها 1347.260 أد وبلغت الاعتمادات المنجزة 1320.122 أد أي بنسبة انجاز قدرها 97.99%. حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 97.62 % ونفقات التسيير 100 % ونفقات التدخلات 100 %. أما بالنسبة لنفقات

الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 105.32 % ويرجع ذلك خاصة لتقدم نسق إنجاز مشاريع البنية التحتية إلى جانب دعم ميزانيات الجامعات لتمكينها من خلاص صفقات التجهيز والتهيئة .

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		تقديرات 2022 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1 250 000	1 220 210	-29 790	97,62%
	اعتمادات الدفع	1 250 000	1 220 210	-29 790	97,62%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	32 193	32 193	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	32 193	32 193	0	100,00%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	15 203	15 203	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	15 203	15 203	0	100,00%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	121 320	63 610	-57 710	52,43%
	اعتمادات الدفع	49 864	52 516	2 652	105,32%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1 418 716**	**1 331 216**	**-87 500**	**93,83%**
	اعتمادات الدفع	**1 347 260**	**1 320 122**	**-27 138**	**97,99%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأشطة والبرامج الفرعية	قاون المالية المحين 2022	انجازات 2022	الفارق	نسبة الإنجاز
نـــ1: التصرف في الموارد البشرية لإطار التدريس الجامعي	6 488	6 222	-266	95,90%
نـ 2: الموارد البشرية واللوجستية	2 135	1 935	-200	90,63%
نـــ3: التجديد الجامعي والتشغيلية	4 657	2 919	-1 738	62,69%
نـــ 4: التقييم والاعتماد وضمان الجودة	701	590	-111	84,17%
نـــ J : البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي	1 200	2 831	1 631	235,92%
مجموع البرنامج الفرعي 1 : قيادة التكوين الجامعي	15 181	14 497	-684	95,50%
البرنامج الفرعي 2: التكوين والبيداغوجيا في جامعة الزيتونة	13 006	13 710	704	105,42%
البرنامج الفرعي 3: التكوين والبيداغوجيا في جامعة تونس	106 537	104 970	-1 566	98,53%
البرنامج الفرعي 4: التكوين والبيداغوجيا في جامعة تونس المنار	138 388	136 452	-1 936	98,60%
البرنامج الفرعي 5: التكوين والبيداغوجيا في جامعة قرطاج	185 424	181 651	-3 772	97,97%
البرنامج الفرعي 6: التكوين والبيداغوجيا في جامعة منوبة	89 161	87 133	-2 028	97,73%
البرنامج الفرعي 7: التكوين والبيداغوجيا جامعة سوسة	108 679	110 383	1 704	101,57%
البرنامج الفرعي 8: التكوين والبيداغوجيا في جامعة المنستير	99 652	99 002	-651	99,35%
البرنامج الفرعي 9:التكوين والبيداغوجيا في جامعة القيروان	59 000	57 126	-1 874	96,82%
البرنامج الفرعي A: التكوين والبيداغوجيا في جامعة جندوبة	49 309	42 373	-6 936	85,93%
البرنامج الفرعي B: التكوين والبيداغوجيا في جامعة صفاقس	182 367	185 242	2 876	101,58%

البرنامج الفرعي C : التكوين والبيداغوجيا في جامعة قابس	89 447	83 678	-5 769	93,55%
البرنامج الفرعي D : التكوين والبيداغوجيا في جامعة قفصة	50 209	42 486	-7 723	84,62%
البرنامج الفرعي E : جامعة تونس الإفتراضية	7 422	7 222	-200	97,31%
البرنامج الفرعيF : التكوين والبيداغوجيا في االمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	153 479	154 195	716	100,47%
المجموع العام	**1 347 260**	**1 320 122**	**-27 137**	**97,99%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

يلاحظ تفاوت في نسب الإنجاز بين الأنشطة التي وإن تجاوزت 90 % بالنسبة لأغلبها فإنها كانت دون المنتظر بالنسبة لأنشطة أخرى حيث تم تسجيل نسبة تناهز الـ 85% فحسب بالنسبة لنشاط التقييم والاعتماد وضمان الجودة وذلك لافتقاد هيئة التقييم وضمان الجودة والاعتماد إلى الموارد البشرية وعدم ملاءمة الإطار القانوني لنشاطها، وقد تم في هذا الإطار إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد التي تضم كل من هيئة التقييم وضمان الجودة والاعتماد والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث

كما لم تتجاوز نسبة الإنجاز 62.69 % بالنسبة لنشاط التجديد الجامعي والتشغيلية نظرا لتعطل تنفيذ بعض الأنشطة المبرمجة في إطار مشروع إصلاح التعليم العالي من أجل التشغيلية الممول من البنك الدولي وذلك على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث

كما أن نسبة الإنجاز لم تكن مرتفعة بالنسبة لكل من جامعة منوبة وجندوبة وقفصة خاصة فيما يتعلق بقسم الاستثمار نظرا لعدم استكمال إجراءات الصفقات العمومية المتعلقة بالتجهيز والتهيئة.

برنامج "البحـث العلمي"

رئيس البرنامج: السيد مراد بالأسود، المدير العام للبحث العلمي

تولى قيادة البرنامج منذ سنة 2022

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للوزارة في جعل منظومة البحث والتجديد دعامة لاقتصاد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب المتغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة ولمتطلبات التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على استراتيجية ترتكز على الارتقاء بأداء منظومة البحث العلمي إلى مستوى المعايير الدولية للتميز والجودة وعلى تحسين تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من اعتبار قطاع البحث العلمي قطاعا حيويا بالنظر إلى أهمية دوره في إرساء اقتصاد المعرفة في ظل التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي حيث أصبحت المعرفة من أهم مصادر الثروة والنمو الاقتصادي، فقد تم التركيز على الآليات التي تمكن القطاع من معاضدة المجهود التنموي للبلاد ضمانا لحسن انخراط الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والعالمي من خلال منظومة بحث وتجديد متميزة ناجعة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة تعتمد أساسا على:

- ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد
- ترسيخ بحث وتجديد ذو تأثير ويستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة
- تعزيز نجاعة منظومة البحث والتجديد وتدعيم انفتاحها وإشعاعها على الصعيد الدولي

وفي هذا الإطار يتم العمل ضمن برنامج البحث العلمي على تحقيق الهدفين الاستراتيجيين التاليين:

- **دعم تميز البحث العلمي واشعاعه**
- **تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

وعلى اعتبار دقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي فقد تم تبني خيارات تراعي الإمكانيات المتاحة وترتكز على الاستفادة المثلى من

الموارد المتوفرة وعلى إعادة النظر في ترتيب الأولويات والتوجهات الخاصة بقطاع البحث العلمي ليستجيب للرهانات المستجدة والعاجلة للبلاد.

وقد شارك جميع الفاعلين العموميين وإن بصفة متفاوتة في تحقيق الهدفين المذكورين وذلك بتحسين جودة الإنتاج العلمي لمراكز البحث كل في مجال اختصاصه، وكذلك بالعمل على مزيد التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

2. تقديم نتائج الأداء وتحليلها

الهدف 1.2: تعزيز تميز البحث العلمي واشعاعه

يعكس الهدف التوجه الاستراتيجي للقطاع المتمثل في ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد ويتضمن مفهوم التميز البحثي بعدا أساسيا يتمثل في إنتاج وإبداع معرفة علمية وتقنية جديدة ذات جودة عالية.

وتعد القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة العالية من أهم المعايير المعتمدة لقياس التقدم الحقيقي للدول. ويمثل في هذا الإطار دعم تميز البحث العلمي واشعاعه ضمانا لانخراط تونس في شراكات علمية تعزز وتحسن مخرجات منظومة البحث العلمي بما يؤهلها لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومسايرة نسقها ويحقق لها التقدم والتنمية.

ولمتابعة مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف تتم متابعة تطور حجم الإنتاج العلمي كما يعتمد مؤشر النشر العلمي في المجلات العلمية ذات الجودة العالية المعروفة لدى هيئات التصنيف الدولية إلى جانب اعتماد مؤشر ترتيب الجامعات حسب التصنيف الدولي URAP وهو ترتيب يمكن من قياس جودة البحوث العلمية للجامعة مقارنة بالجامعات الأخرى.

وتمكن هذه المؤشرات من قياس:

- ديناميكية النشاط البحثي على المستوى الوطني والمجهود المبذول من قبل الباحثين التونسيين،
- جودة وتميز مخرجات البحث،
-تميز ومقروئية الجامعات التونسية.

ويلاحظ أن كل مؤشرات قيس الأداء المتعلقة بهذا الهدف سجلت تقدما ونسبة انجاز هامة تعكس النجاح في تجاوز أثار الجائحة والتي كان من المتوقع أن تحول دون تحقيقه وقد تم ذلك خاصة بفضل تنفيذ مجموعة من الأنشطة والتدخلات ورصد الاعتماد اللازمة لها.

- **تقديم المؤشرات المتعلقة بهدف دعم تميز البحث العلمي واشعاعه**

المؤش1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 و Q2

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	توقعات 2022	إنجازات 2022	مقارنة بين إنجازات و تقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 1.1.2 : نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2	نسبة	69.30	71,11%	%70.5	%73.48	104 %	71.5%	2024

➢ **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022**

فاقت نسبة إنجاز المؤشر التوقعات المتعلقة به حيث بلغت 104% وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى دعم تمييز وإشعاع البحث العلمي. حيث شهدت نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2 تطورا من 71.11% سنة 2021 إلى73.48 % سنة 2022.

هذا ويلاحظ أنه تواصل خلال سنة 2022 ارتفاع نسبة المقالات من الصنف **Q1** حيث بلغت 40.50 % من مجموع المقالات المنشورة في المجلات المصنفة Q1 ، Q2 ، Q3 و Q4 سنة 2022 مقابل **37.35** % سنة 2021 وقد فاق بذلك نسق تطور نسبة المقالات من صنف Q2 الذي لم يتجاوز 32.29 % الأمر الذي يعكس المنحى التصاعدي لنسبة المقالات ذات الجودة العالية من مجموع المنشورات العلمية بالمجلات المحكمة ما يعد مؤشرا هاما على تطور الإنتاج العلمي الوطني المتميز، علما وان إنجازات المؤشر سنة 2022 فاقت التوقعات ويعود ذلك إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المتعلقة خاصة بـــــــــ:

- تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع دولي من خلال إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقايس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها،

-اعتماد مقايس تتعلق بحجم وجودة الإنتاج العلمي في تمويل هياكل البحث ومراكز البحث،
-تحسيس الجامعات بأهمية العمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي لارتباطه بتقدمها في الترتيب ضمن التصنيفات الدولية وبحصول هياكلها على التمويلات التنافسية وذلك من خلال تنظيم أيام حول تصنيف الجامعات،
-تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك المتعلقة بالتقدم في المسار المهني،
-اعتماد لجان الدكتوراه والتأهيل في قبول ملفات المترشحين على معيار الإنتاج العلمي وجودته...
ورغم تطور هذا المؤشر فإنه يتم العمل على تحسين نسبة النشر في المجلات المحكمة المصنفة ضمن 10% الأولى (Publications in Top 10% Journal Percentiles Cite Score Percentile) علما وأن هذه النسبة شهدت تطورا خلال سنة 2021 حيث بلغت 14.8 % مقابل 13.8% سنة 2021 كما تعمل الوزارة على تحسين نسبة التأثير المرجح للإقتباس (Field-Weighted Citation Impact) والذي بلغ 1.14سنة 2022 مقابل 1.02 سنة 2021 وهو مؤشر يعكس مقروئية الإنتاج العلمي وجودته.

المؤشر 2.1.2 :عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	اتجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	مقارنة بين إنجازات و تقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر2.1.2:	عدد	**9400**	8900	**10560**	118%	9200	2024
نسبة تطور المنشورات العلمية	نسبة	**%8.89**	**% 9.87**	**12.34%**	**%118**	**% 1.09**	**2024**

شهد حجم الإنتاج العلمي تحسنا ملموسا حيث حقق خلال سنة 2022 نسبة تطور بـ **12.34 %** مقارنة بسنة 2021 علما وانه تم تسجيل انخفاض في عدد أوراق المؤتمرات مقابل تطور عدد المقالات العلمية ويعود ذلك خاصة للوضعية الاقتصادية للبلاد وتراجع قيمة الدينار واللذان أثرا على مستوى مشاركة الباحثين التونسيين في المؤتمرات العلمية بالخارج.

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022**

تم خلال سنة 2022 تسجيل تحسن المؤشر المتعلق بحجم الإنتاج العلمي ونسبة تطوره مقارنة بالتقديرات حيث ارتفع حجم الإنتاج العلمي بتونس بنسبة تعادل **12.34** % ليبلغ سنة 2022 ما قدره **10560** منشورا علميا مقابل 9400 سنة 2021 متجاوزا التوقعات التي قدرت بـ 8900 أي بنسبة إنجاز تعادل 118-%.

وتجدر الملاحظة بان عدد اوراق المؤتمرات يعد منخفضا مقارنة بعدد المقالات حيث بلغ 1642 سنة 2020 ولم يتجاوز 1337سنة 2022 في حين تم تسجيل تواصل نسق ارتفاع عدد المقالات حيث بلغ 8141 سنة 2022 مقابل **7547** مقال علمي سنة 2021 وهو ما يؤكد تواصل نشاط البحث رغم المعوقات والصعوبات التي فرضتها الأزمة الصحية وفاعلية الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لدعم الباحثين ومؤسسات البحث المرتكزة على الدفع نحو تميز وإشعاع مخرجات البحث العلمي.

ويعود المنحى التصاعدي لعدد المنشورات العلمية إلى عوامل مختلفة من بينها:

- الخيارات الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المتعلقة خاصة بتحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع دولي من خلال إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يرصد لها 10 م د وينتفع بها ما بقارب 4128 باحث علما وأن احتسابها وتوزيعها يرتكزان على مقاييس تتعلق بالإنتاج العلمي وجودته وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وفي شبكات تقييم المناظرات ولجان الدكتوراه والتقدم في المسار المهني

-العودة التدريجية للتظاهرات العلمية بعد التخفيف من قيود السفر التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية والتي تسببت في تأجيل المؤتمرات العلمية والمهمات والمشاريع البحثية في إطار التعاون الدولي،

-استمرار تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه التي تستأثر بنسبة 35.20% من الاعتمادات المرصودة لمدارس الدكتوراه وبتكلفة جملية قدرها 880,2 أد ألف دينار، بالإضافة إلى دعوة

المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه والاستفادة من الطاقات المتوفرة للمساهمة في تحقيق تحسن لحجم وجودة الإنتاج العلمي.

-تعزيز الشراكات العلمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بما يطور من قدرات الباحثين التونسيين ويدعم نشاطهم العلمي،

- تجديد الاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية باعتمادات جملية قدرها 13 م د مع الحرص على حسن انتقاء الناشرين بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة،

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاشتراكات مكنت الوزارة من الولوج إلى قاعدة بيانات Scival بما سهل الاطلاع على أداء منظومة البحث العلمي في تونس ومتابعة مؤشرات أدائها ومقارنة نسق تطورها مع نتائج أداء البلدان الأخرى ويعد ذلك من ضمن الآليات والأدوات المساعدة على اتخاذ القرارات وعلى تبني الإجراءات الفعالة والناجعة لتحسين نتائج أداء منظومة البحث العلمي في تونس.

بالإضافة إلى هذه العوامل فإن تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) كان له تأثير في تطوير نسق الإنتاج العلمي حيث أن العلم المفتوح يرتكز على ممارسة العلوم بطريقة تمكن الباحثين من أن يتعاونوا ويساهموا في الأبحاث فتكون بذلك البيانات البحثية والملاحظات العملية متاحة للجميع بموجب شروط تسمح بإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع وإعادة الإنتاج للبيانات الأساسية والطرق العلمية.

المؤشر 3.1.2 : ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

		وحدة	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	مقارنة بين تقديرات وإنجازات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.1.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي	عدد الجامعات المرتبة ضمن ال500 الأولى	عدد	0	0	1	0	%0	1	2024
	عدد الجامعات المرتبة ضمن ال1000 الأولى	عدد	4	4	4	4	100%	5	2024
	عدد الجامعات المرتبة ضمن ال1500 الأولى	عدد	4	4	4	6	%150	6	2024
	عدد الجامعات المرتبة ضمن ال2500 الأولى	عدد	8	8	8	8	%100	9	2024

➢ **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022**

حافظ عدد الجامعات التونسية ضمن تصنيفURAP على استقراره حيث بلغ **11 جامعة** وفي مقابل ذلك التحقت جامعتا منوبة وسوسة بصنف 1500 الأولى حيث احتلت جامعة منوبة المرتبة 1427 مقابل 1539 سنة 2021 محققة تقدما بـــــــــ 112 رتبة كما احتلت جامعة سوسة المرتبة 1451 مقابل 1508 سنة 2021 محققة تقدما بـ 57 رتبة في حين لم يتم تسجيل صعود أي جامعة تونسية إلى صنف 500 الأولى. حيث، عكس ما كان متوقعا، لم تتمكن جامعة تونس المنار من تحسين ترتيبها لتلتحق بهذا الصنف بل تراجعت من الرتبة 590 إلى الرتبة 620 ورافق هذا التراجع انخفاض في مجموع حاصل نقاطها من 322.24 سنة 2021 إلى 323.36 سنة 2022 رغم تحسن حاصل النقاط الخاص بالتعاون الدولي من 49 إلى 53.63.

وتعد عموما النتائج المحققة مرضية على اعتبار ان مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف متشعب تتداخل فيه عوامل مختلفة وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من

خلال عمل تراكمي ومتواصل حيث أن محافظة الجامعات على ترتيبها يعد في حد ذاته إنجازا باعتبار أن الترتيب في التصنيفات الدولية تنافسي ويتطلب مجهودا متواصلا وعملا مستمرا.

وقد عكست النتائج المذكورة المجهود الذي تبذله الوزارة للتحسيس بأهمية انخراط الجامعات في ديناميكية تحسين ترتيبها في التصنيفات الدولية على اعتبار ان الترتيب يضمن مقروئيتها ويعد من عوامل تحسين ودعم الشراكات العلمية الدولية وجذب الطلبة الاجانب. وقد نظمت في هذا الإطار أيام تحسيسية وإعلامية حول تصنيف الجامعات بهدف دفع الجامعات نحو مزيد التميز والإشعاع الدولي.

رغم هذه النتائج المحققة فإن الوزارة تواصل التعاطي بجدية مع جملة من التحديات ذات التأثير على مؤشرات أداء منظومة البحث العلمي من خلال إيجاد حلول على المدى المتوسط والقصير تم النقاش حولها في إطار إعداد المخطط التنموي الجديد.

الإشكاليات والصعوبات:

لمواجهة بعض العوامل ذات التأثير المحتمل على تحقيق هذا الهدف عملت الوزارة على إيجاد الحلول السريعة واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجاوز الإشكاليات التي من الممكن أن تنتج عنها. وتتمثل هذه الاشكاليات خاصة في:

- حوكمة دراسات دكتوراه ونظام منح خاص بالمسجلين في مرحلة الدكتوراه في حاجة للمراجعة من أجل تحقيق التميز والجودة،
- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه مع استثنائهم من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- تزايد وتيرة هجرة الباحثين التونسيين بمختلف شرائحهم العمرية،
- ارتفاع وتيرة إلحاق أساتذة التعليم العالي بالجامعات الأجنبية في إطار التعاون الفني مما أثر على تأطير طلبة الدكتوراه،
- عدم ذكر الباحثين التونسيين الملحقين بالجامعات الأجنبية لجامعتهم الأصلية عند نشر بحوثهم مما يؤثر على مؤشر الإنتاج العلمي لهذه الجامعات،
- ضعف التكوين في اللغة الإنقليزية لشريحة مهمة من الباحثين خاصة في ميدان العلوم الإنسانية مما يؤثر على قدرتهم على النشر في المجلات العلمية المحكمة،
- ارتفاع كلفة النشر في المجلات العلمية المحكمة بما يثقل كاهل هياكل البحث ويحد من نسق النشر للبحوث العلمية التونسية،
- ضعف مقروئية المجلات الوطنية وبطئ نسق فهرستها،

- محدودية اسهام الكفاءات التونسية بالخارج في النهوض بالمنظومة،
- آليات تمويل تنافسية في حاجة للمراجعة والتقييم للوقوف على مدى نجاعتها،
- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- ضعف الموارد البشرية من تقنيين مختصين وباحثين متفرغين،
- اهتراء البنية التحتية لهياكل البحث وضعف تجهيزها،

التدابير والإجراءات المتخذة:

تتمثل هذه الإجراءات المتخذة للحد من تأثير العوامل المذكورة في الآتي:

- الشروع في إعداد تصور متكامل لتطوير دراسات الدكتوراه في إطار مقاربة تشاركية مع الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث ومديري مدارس الدكتوراه ورؤساء لجان الدكتوراه بما يمكن من تقديم مقترحات تساهم في الرفع من جودتها وتعزيز دور مدارس الدكتوراه صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي. وقد تم، في هذا الإطار، الشروع في تطوير النصوص القانونية المنظمة لدراسات الدكتوراه ومنها الأمر عدد 2422 المؤرخ في 23 جوان 2008 المتعلق بالانتحال العلمي وذلك بالمشاركة في أعمال اللجنة المكلفة بصياغة النص الترتيبي المحين في الغرض والذي تم عرضه على مجلس الجامعات لدراسته،
- الشروع في مراجعة منظومة المنح الخاصة بالمسجلين بمرحلة الدكتوراه لتستجيب أكثر لمتطلبات التميز،
- تنظيم دورات تكوينية في اللغة الأنقليزية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لفائدة الباحثين خاصة في اختصاص العلوم الإنسانية والاجتماعية في إطار العمل على تحسين جودة تحرير وصياغة بحوثهم بما يمكنهم من النشر في المجلات العلمية المحكمة،
- تحفيز الباحثين وتشجيعهم على الترفيع في إنتاجهم العلمي وتحسين جودته من خلال مواصلة صرف منحة التشجيع على الإنتاج العلمي التي رصدت لها اعتمادات في حدود 10 مليون دينار ويتم توزعها باعتماد منهجية دقيقة وشفافة ترتكز على معايير الجودة والتميز،
- العمل على وضع إستراتيجية لفهرسة المجلات الوطنية ودعم مقروئيتها على المستوى الدولي،
- مواصلة العمل على تطوير آلية عقود البحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في سياق إضفاء المرونة على إبرام عقود ما بعد الدكتوراه وتحسين ظروف عمل الباحثين الشبان بتمكينهم

من التغطية الاجتماعية ومن تأجير يتناسب مع مؤهلاتهم،

- تخصيص نسبة هامة من مجموع نفقات الاستثمار لهياكل البحث من مخابر ووحدات بحث ومدارس دكتوراه وذلك باعتبارها الإطار الأمثل لتطوير الأنشطة البحثية.
- مواصلة إحكام التصرف في بقايا الاعتمادات وتوجيه عملية إعادة توظيفها نحو دعم هياكل البحث وبنيتها التحتية ورصد نسبة منها لتمويل عقود طلبة ما بعد الدكتوراه،
- دعم التمويل التنافسي لهياكل البحث من مخابر ووحدات بحث ومدارس دكتوراه المرتكز على معايير دقيقة تضمن شفافية توزيع الاعتمادات ويدعم تميزها وإشعاعها وجودة إنتاجها العلمي.
- الإرساء التدريجي للاعتمادات التنافسية لدفع هياكل البحث إلى تكوين مجمّعات حول مشاريع بحوث أساسية استراتيجية أو تثمين نتائج بحوث مبتكرة وقابلة للتثمين يتم نقلها لحلقة الإنتاج أو قصد بعث مؤسسات ناشئة مجددة،
- دعم وتنويع الشراكات العلمية في المجالات ذات العلاقة بالأولويات الوطنية للبحث كالأمن الغذائي والأمن الطاقي،
- العمل على تحسين البنية التحتية للبحث العلمي بتخصيص الاعتمادات الضرورية للوحدات المشتركة للبحث ولصيانة التجهيزات العلمية ولتمويل البناءات،

الهدف 2.2: تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتعلق هذا الهدف **بتجسيد مخرجات البحث وتعزيز نقل المعرفة وتطوير الشراكة** بين قطاع البحث وقطاع الإنتاج، للارتقاء بمساهمة منظومة البحث العلمي والتجديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الرفع من المحتوى المعرفي للأنشطة الاقتصادية ويدعم الانتقال نحو منوال تنموي قائم على المعرفة والذكاء.

وقد تحقيق الهدف المأمول وذلك بالرجوع لنتائج المسجلة لمؤشرات قيس الأداء الهدف.

المؤشر 1.2.2: نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

مؤشر قيس الأداء		وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنيّة	عدد	نسبة	32	81	85	93	% 109	100	2024
	نسبة		**53%** -	**153%**	**% 8**	14.81%		**%12.3**	
نسبة تطور عدد مطالب توسيع حماية براءات الاختراع على المستوى الدولي	عدد	نسبة	0	0	7	1	% 14	5	2024
	نسبة		**%-100**	**%0**	**%-40**	-		**%25**	
نسبة تطور عدد مطالب حماية مستنبطات نباتية	عدد	سبة	0	3	7	0	% 0	3	2024
	نسبة		**%0**	-	**%-71**	**% 0**		**%50**	

خلال سنة 2022حقق المؤشر في جزئه الخاص بمطالب براءات الاختراع الوطنية نسبة الإنجاز بلغت 109 %، ويعود ذلك بالأساس إلى تنظيم عدّة دورات تحسيسية وتكوينية أمنها إطارات الوزارة المكلفين بالتثمين لفائدة المشرفين على وحدات التثمين والباحثين والطلبة في مجال الملكية الفكرية والحماية عن طريق البراءات كما ساهم فتح مناظرات الانتداب والترقية سنتي 2021 و2022 في تحفيز الباحثين على حماية بحوثهم عن طريق البراءات.

وقد مكنت مختلف هذه النشاطات والاجراءات من:

- تسجيل تحسن نوعي في صياغة مطالب البراءات.

- تسجيل انخراط بعض مؤسسات تعليم عالي وبحث في الحماية عن طريق البراءات

- تطور التعاقد من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وتثمينها لدى المؤسسات الجامعية والبحثية خلال سنة 2022 من خلال ابرام العديد من العقود على غرار عقود الاشتراك في الملكية (19 مطلبا مودعا بالاشتراك بين مؤسسات أو مع شريك اقتصادي)، عقود الحفاظ على السرية، عقود بحوث تشاركية، عقود إحالة ملكية براءة، عقود الترخيص في استغلال براءة أو معرفة فنية

أما فيما يتعلق بتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي فقد تم سنة 2022 نشر مطلبا واحدا ويعود ذلك بالأساس إلى عدم عودة نسق البحوث التشاركية مع الهياكل العلمية الأجنبية إلى ما كانت عليه قبل جائحة كورونا إلى جانب التكلفة المشطة لهذا الاجراء مع غياب دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج، أما في ما يتعلق بالمستنبطات النباتية فإنه لم يتم تسجيل أي مطلب في الغرض.

المؤشر 2.2.2: نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	138	163	160	162	% 101.25	200	2024
		%18	%-23.8	% -0.61		%11.1	

خلال سنة 2022، تم المحافظة على نسق إنجاز المؤشر لسنة 2021 كما تم تحقيق القيمة المنشودة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات فقد تمكنت الهياكل العمومية للبحث بمؤسسات التعليم والعالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث من إبرام 162 اتفاقية شراكة مع مؤسسات اقتصادية لتعزيز التعاون

والشراكة قصد إنجاز مشاريع بحث وتطوير تفضي إلى نقل نتائج البحوث المجددة والمبتكرة، سواء تعلق الامر ببراءات اختراع (Brevet d'invention) أو خبرة (Expertise) أو معارف (savoir faire) للجهاز الإنتاج والخدمات. وقد توزعت الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي حسب المؤسسات المشرفة هيكل البحث الإشراف كالتالي:

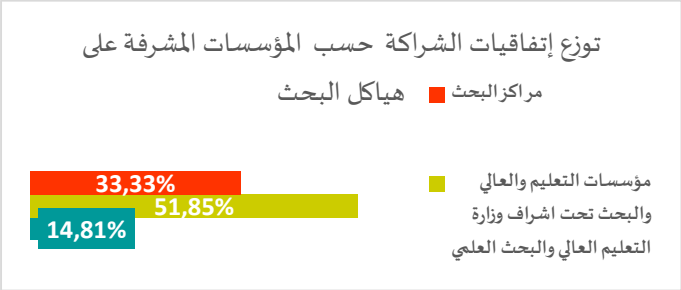

وفي هذا الصدد وفي إطار آلية تنقل طلبة الدكتوراه **MOBIDOC** (طلبة الدكتوراه وحاملي الدكتوراه)، تم إبرام 35 اتفاقية شراكة مع مؤسسات اقتصادية واجتماعية، وتهدف هذه الالية على تقريب البحث من المستعملين المحتملين حيث يتولى الباحثون خلال هذه الآلية إنجاز ومواصلة البحوث المجددة ذات الأثر الإيجابي داخل مؤسسات اقتصادية بما يساهم في نقلها للنسيج الاقتصادي والاجتماعي أو تعزز فرص إدماجهم في الحياة المهنية. ويوضح الرسم البياني الموالي المتعلق بتوزع الاتفاقيات حسب طبيعة الجهة التي تتولى الإشراف على هياكل البحث أن أكثر من 50 % من هذه أبرمت بين مؤسسات اقتصادية ومراكز بحث وهو ما يفسر البعد التنموي للأبحاث التي يتم إنجازها في إطار هذه الشراكة.

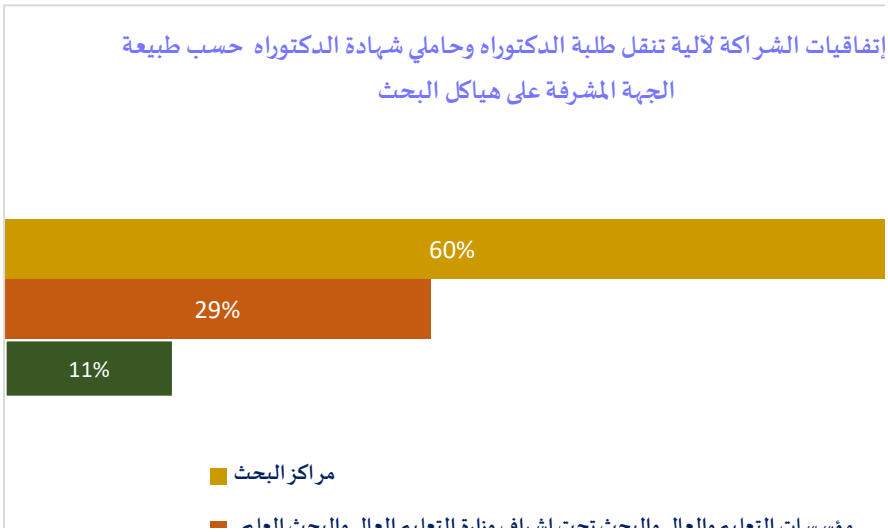

المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن برامج ومشاريع البحث والتجديد.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	9	1	7	7	% 100	11	2024

سجل هذا المؤشر تحسنا في الإنجاز خلال سنة 2022، بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات نفس السنة 100 %، ويعود ذلك إلى توجيه تمويل البرامج نحو المشاريع المبتكرة والمجددة ذات النضج التكنولوجي المتقدم وخاصة المشاريع التي تفضي إلى إحداث المؤسسات الناشئة التي أصبحت تمثل بديلا تنمويا جديدا يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن المرافقة الخصوصية والنوعية وخدمات الإحاطة والدعم الذي تم تقديمها لحاملي المشاريع في جميع مراحل المشاريع كمرحلة تطوير النضج التكنولوجي، وخاصة مرحلة ما قبل الانطلاق في إحداث المؤسسة والتي تمت في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص قد ساهم في تحقيق القيمة المستهدفة والتسريع في إحداث معجل « Accélération» لفائدة هذه المؤسسات والتي تحصلت كلها على علامة مؤسسة ناشئة « Label Startup » . وفيما يلي توزع المؤسسات الناشئة حسب مجال النشاط وتواجدها الجغرافي.

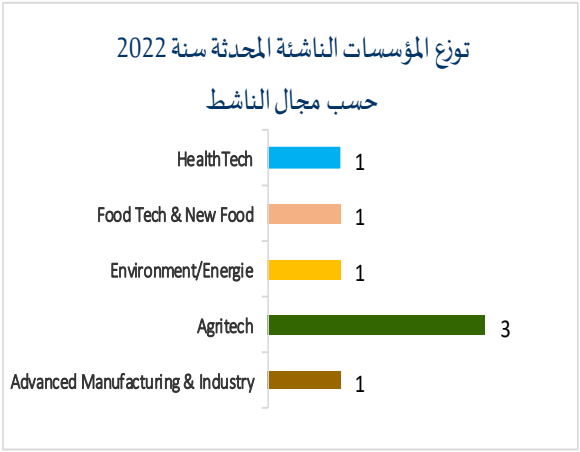

أهم الإشكاليات والصعوبات:

- التكلفة المشطة لتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع باعتماد معاهدة التعاون من أجل البراءات مع غياب دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج،
- ضعف حصة الباحثين من عائدات الاختراع،
- ضعف القيمة المسندة لبراءات الاختراع في تحديد معايير تقييم المسار المهني واسناد منحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- غياب إطار قانوني لهياكل التثمين والتجديد واستحثاث نقل التكنولوجيا،
- ضعف تفاعل الجامعات ومراكز البحث مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي،
- مشاركة ضعيفة للقطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث والتجديد

المقترحات:

- تخصيص الاعتمادات اللازمة سنويا لتوسيع حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي والانطلاق في اعداد دليل اجراءات تكفل الوزارة بالمصاريف،
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراجعة معايير التقييم عند الانتداب والترقية في المسار المهني واسناد منحة التشجيع على الانتاج العلمي نحو الترفيع في العدد المسند لبراءات الاختراع (المودعة والمتحصل عليها) على الصعيد الوطني والدولي

- مراجعة الأمر عدد2750 لسنة 2001 المتعلق بتقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف وذلك بالترفيع في حصة الباحث من هذه العائدات مع اقرار نسبة لفائدة بقية المخترعين من غير الباحثين
- تنظيم أيام إعلامية بالشراكة مع وزارة المالية للتعريف بالتشجيعات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية في إطار قانون المالية لستني 2021 و2023 والمتعلقة بتمويل مصاريف البحث والتجديد،
- توجيه برامج تمويل نتائج البحث التنموي إلى القطاعات الواعدة المصنفة أولوية وطنية تماشيا مع متطلبات والسوق والتنافسية،
- دعم هياكل الوساطة والربط وتطوير هيكلتها (محاضن مؤسسات، وحدات مختصة، مكاتب نقل التكنولوجيا) على مستوى الإطار القانوني وتوفير الاعتمادات والموارد البشرية الضرورية،
- تشبيك الوحدات المختصة لمراكز البحث بالأقطاب التكنولوجية والمكلفة بالتثمين والشراكة مع الجامعات والغرف المهنية وقطاعات الإنتاج والخدمات (UTCA , CONECT, UTAP).

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج البحث العلمي لسنة 2022 قدرها 142.652أد وبلغت الاعتمادات المنجزة 146.338 أد أي بنسبة انجاز قدرها 102.58%، حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 96.74 % ونفقات التسيير 100% ونفقات التدخلات 98.14 %. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 108.44 %، علما وأنه تم تخفيض الميزانية ضمن قانون المالية التكميلي مما حتم إعادة النظر في الأولويات بين البرامج والمشاريع المقترحة.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول تنفيذ ميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		تقديرات 2022 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	63 064	61 011	-2 053	96,74%
	اعتمادات الدفع	63 064	61 011	-2 053	96,74%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3 940	3 940	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	3 940	3 940	0	100,00%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	6 289	6 172	-117	98,14%
	اعتمادات الدفع	6 289	6 172	-117	98,14%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	57 255	83 804	26 549	146,37%
	اعتمادات الدفع	69 359	75 215	5 856	108,44%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**130 548**	**154 927**	**24 379**	**118,67%**
	اعتمادات الدفع	**142 652**	**146 338**	**3 686**	**102,58%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول تنفيذ ميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأشطة والبرامج الفرعية	قاون المالية تعديلي 2022	انجازات 2022	الفارق	نسبة الإنجاز
برنامج فرعي 1 : هياكل وبرامج البحث العلمي	103 745	111 490	7 745	107,47%
نـــــ 1: تقييم أنشطة البحث	527	85	- 442	16,09%
نـــــ 2: اعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث	21 207	21 913	706	103,33%
نـــــ 3: اعداد وإدارة وتمويل برامج وانشطة البحث الوطنية	7 589	11 952	4 363	157,50%
نـــــ4: اعداد وإدارة وتمويل برامج وانشطة التعاون العلمي الدولي	15 073	19 954	4 881	132,38%
نـــــ 7: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	4 618	4 634	16	100,35%
نـــــ 8: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	7 870	8 105	235	102,98%
نـــــ 9: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الطاقة	7 843	7 907	64	100,82%
نـــــ A : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال المياه	7 998	7 960	- 38	99,52%
نـــــ B: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	6 578	6 787	209	103,18%
نـــــ C : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي والكيميائي	6 719	7 037	318	104,73%
نـــــD : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة	5 312	3 764	-1 548	70,86%
نـــــ E : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات	3 159	1 894	-1 265	59,97%
نـــــ F : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجي النووية	5 888	5 888	-	100,00%
نـــــ5: تنفيذ برنامج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والإجتماعي	1 442	1 446	4	100,29%
نـــــ 6 :تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الحضارات والأديان	1 922	2 163	241	112,55%
برنامج فرعي 2 : المساندة والنهوض بأنشطة البحث	38 907	34 848	-4 059	89,57%
نـــــــــ G: قيادة أنشطة تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا	3 810	6 445	2 635	169,15%
نـــــــــ I : الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي : النهوض بالبحث العلمي	1 547	1 547	-	100,00%
نـــــــــ J : نشر الثقافة العلمية	611	230	- 381	37,69%

ـــــــــــ : M تركيز الأقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد	12 113	3 268	-8 845	26,98%
ـــــــــــ : N نشر الثقافة العلمية في مدينة العلوم	6 974	6 975	1	100,01%
ـــــــــــ : O نشر الثقافة العلمية في قصر العلوم	1 940	1 940	-	100,00%
ـــــــــــ H : التوثيق العلمي والإشتراكات اللإلكترونية	11 912	14 443	2 530	121,24%
المجموع العام	**142 652**	**146 338**	**3 686**	**102,58%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

يبين الجدول تباين نسب الانجاز حسب الأنشطة حيث تجاوزت نسبة الاستهلاك الـ 100% بالنسبة لأغلب مراكز البحث باستثناء مركز البحث في الرقميات بصفاقس الذي سجل نسبة 59.97% ومركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة بنسبة انجاز بلغت 70.86% نظرا لتعطل اجراءات اقتناء التجهيزات العلمية الممولة عن طريق قرض البنك الأوروبي للاستثمار،

كما كانت نسبة تنفيذ الأنشطة الراجعة بالنظر لبعض البرامج الفرعية المركزية ضعيفة على غرار:

- تركيز الأقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد نظرا لتعطل اجراءات بناء وتجهيز بعض مكونات الأقطاب التكنولوجية خاصة مركز الموارد التكنولوجية بسيدي ثابت.
- نشاط نشر الثقافة العلمية نظرا لتحويل جزء من الاعتمادات المرصودة لهذا البند تبعا لتخفيض الميزانية المخصصة للبحث العلمي ضمن القانون لتعديلي للميزانية،

-نشاط تقييم أنشطة البحث وذلك لافتقاد الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث للموارد البشرية ولتعقد الإجراءات الإدارية، وقد تم في هذا الإطار إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد التي تضم كل من هيئة التقييم وضمان الجودة والاعتماد والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث.

برنـامج "الخدمات الجامعية"

رئيسة البرنامج: السيدة أحلام الدخلاوي الشاطر المديرة العام للشؤون الطالبية

تولت قيادة البرنامج منذ 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج الخدمات الجامعية الى تأمين الإحاطة اللازمة بالطلبة اجتماعيا وصحيا على امتداد مسيرتهم الجامعية إلى جانب العمل عل إثراء تكوينهم الأكاديمي بتوفير الفضاءات والتجهيزات المناسبة لتعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية بما يساهم في نحت شخصية طالبية قادرة على الاندماج في المحيط المجتمعي تكرس ثقافة العمل والمشاركة والمواطنة.

كما يتجه البرنامج إلى مزيد إكساب النجاعة والفاعلية بأداء مؤسسات الخدمات الجامعية بالاعتماد على الوسائل الرقمية للاتصال والتواصل وعرض الخدمات والاستفادة منها عن بعد، إلى جانب التكريس التدريجي لنظام الرقابة الداخلية بكل مسارات الخدمات لضمان حسن التصرف والتقليل من المخاطر

وفي هذا الإطار، انبنت أولويات البرنامج الاستراتيجية على تحقيق الهدفين التالين:

- ✓ تطوير أنشطة التكفل بالطالب من خلال تحسين ظروف السكن والاطعام الجامعيين.
- ✓ تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب عبر تطوير الإحاطة النفسية والأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية داخل الفضاءات الجامعية.

الهـدف الاستراتيجي 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب

يرمي هذا الهدف الى تطوير خدمات الإيواء والإطعام العموميين من خلال وضع المؤشرات المناسبة للتخلي عن السرير الثالث بغرف السكن والرفع التدريجي من عدد مؤسسات الايواء العمومي التي

توفر خدمات متكاملة للطالب تراعي وظيفيا الاحتياجات الضرورية المريحة للإقامة، من الجوانب الصحية والثقافية والرياضية والترفيهية.

وفي مجال الإطعام الجامعي يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى الربط التدريجي لكل المطاعم الجامعية بمسار الإشهـاد وإرساء منظومة إدارة سلامة الأغذية وفق مواصفات "ISO 22000 " وهو ما ينعكس إيجابا عن المستوى التكويني لأعوان الإطعام فضلا عن جودة الأكلة وسلامتها وظروف توزيعها.

<u>المؤشر 1.1.3</u>: نسبة الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة غرف السكن الفردي والزوجي	نسبة مئوية	**% 77,97**	**% 82,12**	**% 80,83**	**%76,88**	**% 95,12**	**% 82,42**	**2024**

يعتبر هذا المؤشر مؤشر جودة، وقد سجل هذه السنة تراجعا مقارنة بالسنة الماضية 2020-2021، حيث تراجعت نسبة الغرف الفردية والزوجية من 82,12 % إلى 76,88 % خلال السنة 2021-2022، وذلك للارتفاع الكبير لعدد المقيمين خاصة من الوافدين الجدد على الجامعة، الذي ارتفع إلى 61.162 مقيما مسجلا فارقا ناهز 7394 مقيما إضافيا مقارنة بالسنة المنقضية.

والملاحظ، أن نسبة الطالبات المقيمات ما يزال يحوز القسم الأكبر من المقيمين بنسبة 74,17 % كما نؤكد في نفس الإطار أن تراجع هذا المؤشر يُعدّ ظرفيا وهو قابل لأن يشهد تطورا ايجابيا خلال السنتين القادمتين بعد استقرار الضغط على مطالب السكن والعودة إلى النسق الطبيعي للوافدين الجدد على الجامعة فضلا عن الاستكمال النهائي المنتظر لعدد من مشاريع التوسعة والتهيئة التي شملت أغلب مؤسسات الإيواء وعودتها إلى طور الاستغلال والنشاط الكامل.

المؤشر 2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.	**نسبة مئوية**	**58,68%**	**%49,46**	**% 66,66**	**%54,73**	**% 82,10**	**% 70,10**	**2024**

يعتبر هذا المؤشر أيضا من المؤشرات الهامة لقيس مستوى جودة السكن الجامعي من خلال السعي إلى تدعيم كل مؤسسات الايواء بمعظم المرافق الصحية والترفيهية والثقافية والرياضية.

ورغم تطور هذا المؤشر مقارنة بالسنة الماضية من 49,46% (2020-2021) إلى54,73% (2021-2022) إلا أن هذه النتائج تبقى دون التقديرات والانتظارات المرتقبة وذلك لاختلال التوازن الواضح في توزيع المقيمين ببعض الجهات دون أخرى رغم المجهودات المبذولة للتعويل على المناولة فضلا عن التعطل الوظيفي لبعض القاعات والأجنحة بالمبيتات التي شملتها برامج التوسعة والتهيئة.

المؤشر 3.1.3: نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي:

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
. المؤشر 3.1.3 نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي	عدد	**05**	**07**	**10**	**10**	**%100 (*)**	**15**	**2024**
	نسبة مئوية	**--**	**-33%**	**% 11**	**% 42,85**		**%50**	

(*) تم احتساب تقديرات نسبة التطور لسنة 2022 مقارنة بتقديرات 2021 عند إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 غير أن الإنجازات الفعلية كانت دون التوقعات مما جعل نسبة التطور تسجل ارتفاعا رغم استقرار عدد المطاعم في مستوى التوقعات.

يكتسي هذا المؤشر أهمية قصوى بالنظر إلى إلمام المسار الإشهادي بكل الشروط الضرورية لجودة الإطعام خاصة فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والأساليب الوقائية والأنشطة التكوينية لأعوان الطبخ في مجال إعداد الأكلة وتنوعها وظروف توزيعها.

وقد ارتقى عدد المطاعم المنخرطة بالمسار الإشهادي إلى 10 مطاعم خلال السنة الجامعية 2021-2022، مسجلة بذلك التحاق 3 مطاعم جديدة، بكل من سوسة وصفاقس وقفصة.

المطاعم المتحصلة على الإشهاد		**الديوان**	**المطاعم المنخرطة في مسار الإشهاد**		**الديوان**
1	المطعم الجامعي بالمروج	**د.خ.ج للشمال**	**1**	المطعم الجامعي علي الدوعاجي	**د.خ.ج للشمال**
2	المطعم الجامعي بقليبية	**د.خ.ج للشمال**	**2**	المطعم الجامعي بسيدي بوسعيد	**د.خ.ج للشمال**
			3	مطعم الحي الجامعي فاقا باجة	**د.خ.ج للشمال**
			4	المطعم الجامعي سيدي ثابت	**د.خ.ج للشمال**
			5	مطعم الحي ج برج السدرية سليمان	**د.خ.ج للشمال**
			6	المطعم ج بالقطب التكنولوجي بسوسة	**د.خ.ج للوسط**
			7	المطعم ج علي النوري بصفاقس	**د.خ.ج للجنوب**
			8	المطعم ج ابن عرفة بقفصة	**د.خ.ج للجنوب**

وتعتبر النتائج المتحققة جدّ ايجابية بالنظر إلى التقديرات والنتائج المتحققة في السنة المنقضية بنسبة تطور تقدر بـ 150 %.

وتبقى الكلفة التقديرية المشطة لإشهاد المطاعم والآجال المستوجبة لتحقيق الشروط الأولية المضبوطة للانخراط بالمسار الإشهادي العائق الأهم لتجاوز البطء المسجل على مستوى الانتظارات خاصة تلك المحددة بانتهاء المخطط 2023-2025.

- **الإشكالات والصعوبات المطروحة:**

رغم فاعلية المجهودات المبذولة على مستوى دعم البنية التحتية لقطاعي السكن والايواء الجامعيين إلا أن الواقع الحالي لهذين القطاعين ما يزال يطرح العديد من الصعوبات ولعلها أهمها:

- تواصل النقص في الموارد البشرية بمؤسسات الخدمات الجامعية وخاصة بالمؤسسات المحدثة أمام غياب الانتدابات الضرورية لتعويض المغادرين والمحالين على التقاعد وخاصة الأعوان المختصين في التغذية والفنيين السامين للصحة وأعوان النظافة والحراسة.
- المواصلة الاضطرارية للاعتماد على المناولة واستغلال البنايات المسوغة لمجابهة النقص الحاصل في طاقة الايواء ببعض الجهات، رغم تدني مستوى الخدمات المطلوبة بالعديد منها وعدم إمكانية انجاز الاشغال المعمقة الضرورية لتحسين مستوى وظيفيتها.
- نقص في عدد الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسات السكن الجامعي وأطباء الصحة نظرا للتعريفة المقدرة بـــــ15 دينار للحصة والتي تم رفضها من طرف عمادة الأطباء.
- عدم جاهزية بعض المطاعم على مستوى التهيئة والتجديد والتعطل الكامل لبعضها عن النشاط وتقديم الأكلة على غرار مطعم الحي الجامعي عمر بن الخطاب.
- تأخر تسلم بعض البنايات الجديدة المحدثة بسبب تعطل الاشغال وإجراءات استلامها من طرف جميع المتدخلين رغم تدخل السلطات المركزية والجهوية المعنية.
- عدم ايفاء بعض المزودين بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاطعام الجامعي بتوفير المواد الأولية بالجودة والكميات المطلوبة وفي المواعيد المحددة واللجوء الاضطراري أحيانا إلى إلغاء بعض الصفقات.
- عدم تعميم تركيز المنظومة الالكترونية لحجز وتوزيع الأكلة وتحصيل معاليم الاطعام لوجود صعوبات تقنية وهو ما يؤثر على ظروف توزيع الأكلة وبرمجة الكميات المناسبة للأكلات الموزعة.

- **التدابير والأنشطة التي يتعيــن القيام بها لتدارك الصعوبات والنقائص المرتبطة بتحقيق الهـدف الاستراتيجي 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب:**

تم من خلال حوارات التصرف وورشات العمل لتركيز نظام الرقابة الداخلية وتوحيد أدلة إجراءات الخدمات الجامعية المنعقدة مع البرامج الفرعية وإطارات الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف وباقي المتدخلين على مستوى الوحدات العملياتية، وخاصة الاجتماعات المنعقدة لدراسة ميزانيات البرامج الفرعية الاهتداء إلى جملة من التدابير لمعالجة الصعوبات والنقائص المرتبطة بأداء البرنامج، ومن أهم المقترحات والتدابير نذكر:

- التخلي التدريجي عن المناولة وتسويغ البنايات وبرمجة إحداثيات جديدة وخاصة بالجهات الداخلية التي تشكوا عجزا في إيواء الطلبة وبالخصوص بجهات سوسة والقيروان وسيدي بوزيد والمهدية،

- السعي الى مزيد التنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة لتقليص مدد استلام البنايات المحدثة أو المهيئة،
- السعي الى تعميم تركيز المنظومة الالكترونية لتوزيع الاكلة الجامعية وانخراط عدد أكبر من المطاعم الجامعية في المسار الاشهادي،
- تدعيم المطاعم الجامعية بفنيين ساميين للصحة وجودة وسلامة الاكلة الجامعية وبتقنيين ساميين في إعداد الأكلة وذلك لمزيد تأطير الطباخين وتكوينهم،
- السعي الى انجاز منظومة الكترونية للتصرف في مخزون المطاعم الجامعية تمكننا من متابعة عمل المطاعم الجامعية،
- توفير الاعتمادات الضرورية لإدراج جزء من المطاعم الجامعية المتبقية المبرمجة 2023-**2025** بالمسار الإشهادي.

المطاعم الجامعية المزمع إدراجها في مسار الإشهاد 2025-2023			
1	المطعم الجامعي بوشوشة	**08**	المطعم الجامعي الواحات بقابس
2	المطعم الجامعي بالمكنين	**09**	المطعم ج الزياتين بصفاقس
3	المطعم الجامعي نيابوليس ينابل	**10**	المطعم الجامعي بسيدي بوزيد
4	مطعم الجامعي بالقصرين	**11**	المطعم الجامعي المنارة بقابس
5	المطعم الجامعي بزغوان	**12**	المطعم ج علي الشرفي بصفاقس
6	المطعم الجامعي بجربة	**13**	المطعم ج حسين الجزيري بمنوبة
7	المطعم الجامعي بالقيروان	**14**	مطعم الحي ج سيكافينيريا بالكاف

الهـدف الاستراتيجي 2.3: تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب:

يتمثل الهدف في العناية بالأنشطة الطالبية الموازية للأنشطة الأكاديمية وتوفير الظروف المناسبة لتسهيل عملية اندماج الطالب في المحيط الجامعي وتكييف سلوكه وفق قواعد التعايش الجماعي وقبول الآخر وممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية لصقل مواهبه وإثراء مكتسباته العلمية.

والجدير بالذكر وأن المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف قد عرفت تطورا مطردا وايجابيا قارب مستوى التقديرات من حيث الانجازات المتعلقة بعدد الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية وسوف يتعزز هذا

المؤشر بعد الشروع في تقديم خدمات الإحاطة النفسية عن بعد، باعتماد منصة رقمية مفتوحة لعموم الطلبة وتنفيذ برنامج سنوي لنشاط الأخصائيين النفسانيين بالمبيتات والأحياء والمراكز الثقافية الجامعية لتقديم حصص إصغاء جماعية وفردية وتنظيم ندوات ومداخلات في مجال التثقيف والوقاية الصحية والنفسية.

كما شهد هذا الهدف تسجيل نسب انجاز عالية على مستوى مؤشر نسبة الإقبال على تعاطي النشاط الثقافي مقارنة بالسنة الماضية وقد قارب مستوى التقديرات والانتظارات.

ويسجل حضور الطالبات تفوقا واضحا يقدر تقريبا بـ 3/2 حضور الطلبة سواء على مستوى الاستفادة من السكن العمومي أو الاستفادة من الإحاطة النفسية وكذلك في نسبة الإقبال على تعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية، كما يبينه الجدول التالي:

	العدد الجملي	نسبة استفادة ومشاركة الطالبات
المقيمون بالمبيتات الجامعية	61162	% 74,17
المستفيدون من الإحاطة النفسية	14863	% 71,78
المنخرطون بالنشاط الثقافي والرياضي	19211	% 73,65

المؤشر 1.2.3: نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 1.2.3: نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	**نسبة مئوية**	**% 21,93**	**%17,56**	**24,83**	**24,31**	**%97,91**	**% 27,49**	**2024**

يهدف هذا المؤشر إلى التركيز على نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية بالنظر إلى العدد الجملي للمقيمين وذلك بالعودة إلى البرامج التي تم تنفيذها من قبل القائمين على قطاع الإحاطة النفسية في مجال معالجة الظواهر السلوكية والإحاطة بالطلبة الذين يشكون صعوبات التأقلم بالوسط الجامعي وخاصة منهم الطلبة الوافدين الجدد.

وبالعودة إلى النتائج المسجلة خلال السنة الجامعية 2021-2022، نلاحظ تطورا ايجابيا على مستوى عدد المنتفعين مقارنة بالسنة الماضية من 9445 طالبا إلى 14863 و محققا نسبة **97,91%** من حجم التقديرات.

ومن أهم أسباب تطور عدد المنتفعين الذي ناهز فارقا بـ 5418 طالبا منتفعا هي التخلي عن الإجراءات التي تم اتخاذها لمجابهة تفشي انتشار وباء كوفيد 19 وما رافقه من منع لكل التجمعات والتظاهرات ومنها حصص الإصغاء والإرشاد النفسي والندوات العلمية التحسيسية، فضلا عن نجاعة التنفيذ المحكم للبرامج السنوية لنشاط الأخصائيين بمختلف مؤسسات الخدمات الجامعية وتأمين العديد من التدخلات الوقائية والعلاجية.

المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	انجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية	نسبة مئوية	**% 13,81**	**%18,26**	**31,76**	**31,41**	**%98,90**	**% 41,30**	**2024**

سجل هذا المؤشر تطورا ايجابيا مقارنة بالسنة الماضية بإضافة حوالي 9392 منخرطا، لينتقل بذلك من نسبة انخراط في حدود **18,26%** إلى حوالي**31,41 %** من العدد الجملي للمنخرطين ومحققا لنسبة **98,90%** من التقديرات والانتظارات.

ويعود هذا التطور إلى رفع كل الإجراءات المرتبطة بمجابهة وباء كوفيد 19 من جهة، وتحسين البنية التحتية خاصة الفضاءات المعدة للأنشطة الرياضية.

وتبقى النتائج المتحققة بهذا المؤشر في حاجة إلى مزيد المعالجة بالنظر إلى طموحات البرنامج والقيمة المستهدفة المنتظرة في حدود **41,30 %** وهو ما يستدعي التدخل لحفز الطلبة على الاقبال على ممارسة الأنشطة الرياضية والانخراط بمختلف الأندية الثقافية والجمعياتية ورفع كل الصعوبات المرتبطة بالتعاقد مع منشطين عرضيين في المجال الثقافي والرياضي.

المؤشر3.2.3: نسبة تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة

مؤشر قيس الأداء	وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022	انجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.2.3 : نسبة تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة	**عدد**	**141**	**90**	**315**	**128**	**% 40,63**	**365**	**2024**
	نسبة	**-65,44%**	**-36,17%**	**-9,5**	**%42,22**		**% 5,18**	**2024**

يعتبر هذا المؤشر، مؤشر منتوج لما له من مردودية على مستوى الانتاجات الثقافية في مختلف مجالاتها والتي تترجم وتجسم مجهودات النوادي الثقافية والعلمية والرياضية والترفيهية، في شكل تظاهرات فنية وترفيهية مفتوحة لعدد كبير من المنتفعين من الطلبة.

وقد شهد هذا المؤشر تطورا هاما بقيمة 42,22% مقارنة بالسنة الجامعية المنقضية 2020-2021 ، رغم أن النتائج المتحققة بهذا المؤشر ماتزال بعيدة عن مستوى القيمة المستهدفة المحددة لسنة 2024.

والجدير بالملاحظة أنه قد تم إعادة تحديد مفهوم التظاهرة الثقافية بجعلها مشروطة بتوفر العدد الكبير من المنتفعين منها فضلا عن شرط توفر عنصر المنافسة والتتويج بين النوادي الثقافية والجمعيات الرياضية سواء جهويا أو وطنيا أو دوليا.

ومن المنتظر أن يتطور هذا المؤشر تناسبا مع التطور المتواصل لعدد الفضاءات الثقافية والرياضية وتحسن رصيد التجهيزات المعدة لتعاطي مختلف الأنشطة.

❖ **أهم الإشكاليات والنقائص المرتبطة بتحقيق الهـدف الاستراتيجي 2.3 : تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب:**

- نقص في عدد الأخصائيين النفسانيين إذ يوجد عدد 19 اخصائيين على 95 مؤسسة إيواء جامعي و17 مركزا جامعيا للتنشيط الثقافي والرياضي والافتقار إلى وسائل النقل الليلي للأخصائيين وكذلك لتنفيذ بعض التظاهرات الثقافية المشتركة بين المؤسسات.
- نقص في الفضاءات المجهزة للأخصائيين النفسانيين بالمؤسسات.
- نقص في الفضاءات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية.
- نقص في الاعتمادات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات وخاصة المراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي.
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بخلاص المتدخلين والمؤطرين الخارجيين في المجال الثقافي والرياضي وعزوفهم عن العمل بالمؤسسات الجامعية بفعل تدني تعريفة خلاص حصة التنشيط.
- تواصل افتقار بعض الجهات الى مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي.
- نقص في التجهيزات الثقافية والرياضية بالمؤسسات.

❖ **التدابير والأنشطة التي يتعيـن القيام بها لتطوير مؤشرات الهـدف الاستراتيجي 2.3: تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب:**

- دعم الاعتمادات الخاصة بالنشاط الثقافي والرياضي بالمؤسسات وتيسير إجراءات التعاقد مع مسدي الخدمات في المجال الثقافي والرياضي لتشجيع الطلبة وتحفيزهم للإقبال على الأنشطة الثقافية والرياضية،
- توفير وسائل النقل والتجهيزات الضرورية لتنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية وخاصة تلك المعدة لتطوير أداء المراكز الثقافية والرياضية الجامعية،
- بناء مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي خاصة بجهات باجة، والكاف، وسيدي بوزيد والقصرين والمهدية، وبنزرت، والمنستير، وبن عروس،
- تنظيم ملتقيات تكوينية لمديري المراكز الثقافية الجامعية وتدعيم الرصيد البشري بإنتدابات جديدة قارة في مجال التنسيق والتنشيط الثقافي والرياضي.

- تكثيف الدورات التكوينية للأخصائيين النفسانيين وتحسين ظروف نشاطهم،
- التعاقد مع أخصائيين نفسانيين جدد لبلوغ نسبة أخصائي واحد لكل 1000 طالب،
- تنويع الاختصاصات الرياضية خاصة منها الفردية والرياضات الترفيهية التي لا تستدعي رصد إمكانيات مادية أو لوجستية ضخمة،
- الحرص على إحداث هيكل رياضي (جامعة للرياضة الجامعية) لتنظيم الأنشطة الرياضية الجامعية ودعمها.
- الحرص على تعميم مراكز الطب الجامعي للوقاية والعلاج بالشراكة مع وزارة الصحة وتدعيمها بأخصائيين اجتماعيين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج الخدمات الجامعية لسنة 2022 قدرها 404.206 أ د وبلغت الاعتمادات المنجزة 408.753 أد أي بنسبة انجاز قدرها 101.12%، حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 99.02 % ونفقات التسيير 137.96 % ونفقات التدخلات 96.75 %. في حين بلغت 101.55 % بالنسبة لنفقات الاستثمار.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الأف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	113 398	112 288	-1 110	99,02%
	اعتمادات الدفع	113 398	112 288	-1 110	99,02%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	33 430	46 120	12 690	137,96%
	اعتمادات الدفع	33 430	46 120	12 690	137,96%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	229 777	222 315	-7 462	96,75%
	اعتمادات الدفع	229 777	222 315	-7 462	96,75%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	39 640	29 741	-9 899	75,03%
	اعتمادات الدفع	27 601	28 029	428	101,55%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**416 245**	**410 465**	**-5 798**	**98,61%**
	اعتمادات الدفع	**404 206**	**408 753**	**4 530**	**101,12%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأنشطة والبرامج الفرعية	قاون المالية المحين 2022	انجازات 2022	الفارق	نسبة الإنجاز
قيادة الخدمات الجامعية والتصرف في المنح والقروض الجامعية	226 441	215 771	10 670	95,29%
نـــ 2: الإقامة والأنشطة الطلابية بباريس	1 000	1 000	0	100,00%
مجموع البرنامج الفرعي1: قيادة الخدمات الجامعية بتونس وبالخارج	227 441	216 771	10 670	95,31%
البرنامج الفرعي 2: ديوان الخدمات الجامعية للشمال	86 378	89 208	-2 830	103,28%
البرنامج الفرعي 3: ديوان الخدمات الجامعية للوسط	46 117	49 822	-3 705	108,03%
البرنامج الفرعي 4: ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	44 270	52 952	-8 682	119,61%
المجموع العام	**404 206**	**408 753**	**-4 547**	**101,13%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

حقق برنامج الخدمات الجامعية نسب إنجاز عالية تفوق في أغلبها 100 % وخاصة قسم التسيير حيث تم تحويل اعتمادات قدرها 12690 أد من كل من قسم التدخل للبرنامج (5033أد) وقسم التأجير لبرنامج التعليم العالي (7657 أد) لفائدة قسم التسيير لمجابهة ارتفاع نفقات التغذية لمؤسسات الخدمات الجامعية

ويعود تسجيل فواضل باعتمادات قسم التدخل فيما يتعلق خاصة بالمنح الجامعية بالداخل لعدم صدور النص المتعلق بالترفيع في سقف الدخل السنوي للتمتع بالمنحة. وكذلك الشأن بالنسبة للبنود الخاصة بتنظيم المهرجانات والتظاهرات الثقافية وذلك بسبب انخفاض نسق تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية نظرا لانعكاسات الجائحة الصحية.

برنـامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج السابق: السيد مكرم ادريس، المدير العام للمصالح المشتر

تولى قيادة البرنامج من 2017 إلى 2022

رئيس البرنامج: السيد محمد الظريف، المدير العام للمصالح المشتركة

تولى قيادة البرنامج منذ سنة 2023

1- نتائج أداء البرنامج:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على ضمان تحقيق التوجهات الوطنية الرامية إلى تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره قاطرة للتنمية خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم وهو ما يقتضي تركيز نظام حوكمة متطور ينتهج أساليب تصرف ناجعة وحديثة ترتكز على معايير ومؤشرات واضحة لقيس الأداء بما يضمن نجاعة وفاعلية البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها من قبل جميع هياكل ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى تنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي المالية والبشرية نظرا للتحديات التي تواجه المنظومة وذلك بالنظر الى الصعوبات والضغوطات المتواصلة التي تشهدها المالية العمومية والتي ترتب عنها الحد من الانتدابات وعدم الترفيع في ميزانيات التصرف مما يفرض العمل على تنمية الموارد الذاتية لمختلف المؤسسات التابعة للقطاع وترشيد استغلالها وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لهذا البرنامج في :

- تحسين التصرف في الموارد البشرية.
- ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

الهدف 1.4: تطوير حوكمة المهمة:

يتمثل هذا الهدف في تركيز الجانب الاستشرافي والقيادي للوزارة من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والتخطيط لضمان التنسيق بين مختلف البرامج وتطوير السياسة الاتصالية للوزارة والانخراط في المجهود الوطني والاستحقاقات الدولية المتعلقة بانفتاح الإدارة على المواطن وذلك من خلال تحسين التنسيق بين برنامج القيادة والمساندة وباقي البرامج العملياتية وتطوير السياسة الاتصالية

للمهمة وتطوير المنظومة المعلوماتية.

تعتبر نسب انجاز هذا الهدف هامة جدا وذلك باعتبار أن نسبة انجاز مؤشرات الأداء الخاصة بهذا الهدف تجاوزت 100 % .

المؤشر 1.1.4: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن هياكل القيادة بالوزارة	نسبة	-	46.1%	%60	% 61	% 101.6	%65

عرفت نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل (الهياكل القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف) تحسنا يرجع أساسا إلى المجهود المبذول في متابعة قرارات مجالس الجامعات وتنفيذ قرارات وتوصيات لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

وتعتبر نسبة إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 هامة جدا اذ بلغت 101.6% وذلك يعود إلى الحرص على تنفيذ قرارات الهياكل القيادية بالوزارة لما لها من أهمية في تجسيد سياسة الوزارة في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لكن يبقى عدد القرارات التي تم تنفيذها مقارنة بمجموع القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها صلب هذه الهياكل متوسط 61 % وهذه النسبة تعود أساسا إلى صعوبة متابعة وتنفيذ بعض القرارات والتوصيات والتي تهم عادة أكثر من هيكل اداري إضافة إلى غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات خاصة الصادرة عن مجلس الجامعات بالوزارة.

المؤشر 2.1.4: نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة	نسبة	-	% 13	%15	%16	%106	%19

شهد مؤشر نسبة تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي2021 و2022حيث بلغعدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية 773.488K مستعملا بينما بلغ عدد مستعملي صفحة الفايسبوك 623.208K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

وسيشهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة نموا خلال السنوات القادمة من خلال:

- ✓ العمل على تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
- ✓ مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.
- ✓ إيواء مواقع الواب ومواقع الخدمات عن بعد.
- ✓ تطوير موقع الواب الخاص بالوزارة

المؤشر 3.1.4: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	نسبة	40%	%45	%50	%50	%100	%58.3

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد.
وقد تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2022 من إدراج 46 خدمة على الخط حيث تولت إدارة الإعلامية سنة 2022 وضع 5 خدمات من مجموع 10 خدمات مبرمجة

وتتمثل هذه الخدمات في:

- تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإلكترونية عليسة والاستغلال الفعلي للمنظومة في الإدارة المركزية والجامعات.
- تركيز بوابة الخدمات الرقمية الإدارية الأنترانات لفائدة موظفي وأعوان الوزارة وذلك بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية إذ توفر هذه البوابة جملة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل عملية الحصول على بعض الوثائق.
- إعادة برمجة خدمات واب لتبادل المعطيات تخص التسجيل الجامعي عن بعد وذلك لإدراجها بالمنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات
- تحيين منظومة التصرف في المناظرات الداخلية الخاصة بترقيات السلك الإداري
- انجاز الدليل الوطني لعروض التكوين الجامعي

لكن رغم هذا المجهود يبقى النسق ضعيفا خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين ونسبة التنفيذ لم تتجاوز 50% وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف عدد الإطارات في اختصاص البرمجة وتعقيد دليل الإجراءات لبعض الخدمات الإدارية

الصعوبات والإشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي تطوير حوكمة المهمة:

- صعوبة متابعة مدى تنفيذ بعض قرارات وتوصيات مجلس الجامعات التي تمس أكثر من هيكل إداري وتمتد على عدة سنوات.
- غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الجامعات.
- تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد

- غياب لوحة قيادة خاصة بالموقع لجمع الإحصائيات وتحليلها حيث يقع حاليا الاعتماد على إحصائيات صفحة الفايسبوك واستغلال تقنيات"Analytic Google"
- مغادرة الإطارات المختصة في تطوير برمجيات الواب وتوقف الإنتدابات في الوظيفة العمومية.
- النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والإشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي تطوير حوكمة المهمة:**

- بعث هيكل إداري يعنى بمتابعة قرارات مجالس الجامعات.
- توفير الوسائل المادية لتطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة حتى يتسنى استغلال التطبيقات الإعلامية بأحسن السبل وتيسير الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المتعاملين مع الوزارة خاصة الطلبة مع تسهيل النفاذ إلى المعلومة وتسيير الشبكة الوطنية الجامعية وضمان سلامتها.
- مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة بهدف تبسيطها والتخفيف منها ليصبح توفيرها ممكن عن بعد وفي أحسن الآجال
- التحيين الدوري لموقع الوزارة الرسمي وإعادة هيكلته.
- إدراج أنشطة تفاعلية بموقع الوزارة.

- تركيز لوحة قيادة خاصة بموقع الوزارة لجمع الإحصائيات وتحليلها.
- نشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بالوزارة.
- تأهيل وتدعيم الموارد البشرية المختصة في تطوير برمجيات الواب الذي يعتبر واحد من أهم العوامل التي ستمكن من المزيد من النجاعة في تحقيق القيمة المنشودة.

الهدف 2.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يندرج هذا الهدف في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية والمحافظة على التوازنات المالية للدولة مع العمل على تطوير العنصر البشري (التكوين، الإنتدابات الجديدة، تقدم المسار المهني...).

تعتبر نسب انجاز هذا الهدف متوسطة 76.5 % وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهذا الهدف بلغت النتائج التالية:

المؤشر 1.2.4: نسبة تنفيذ كتلة الأجور:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة تنفيذ كتلة الأجور	نسبة	98.9%	% 99.74	%100.05	% 97.6	% 97.55	%100

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2022 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 97.6 % كما شهدت تراجعا مقارنة بإنجازات سنة 2021 التي بلغت 99.74 %.

المؤشر 2.2.4: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية	نسبة	18.3%	14.32%	%15	%8.4	% 56	%25

شهد هذا المؤشر خلال سنة 2022 تراجعا ملحوظا في نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حيث بلغت نسبة الإنجاز 56 % من التقديرات ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع عدد المنتفعين بالتكوين في الدورات التكوينية ذات الأولوية حيث بلغ عددهم 1500 عون مقابل 2607 سنة 2021 علما أن الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تولت تنظيم 273 دورة تكوينية شارك فيها حوالي 3880 منتفع وتم استهلاك حوالي 44% من الميزانية المخصصة للتكوين.

والتراجع الذي شهده هذا المؤشر يرجع أساسا إلى أن بعض الهياكل لم يتسن لها تنظيم دورات تكوينية على غرار جامعة سوسة ومركز النشر الجامعي ومركز الحساب الخوارزمي في حين أن بعض الهياكل تولت تنظيم العديد من الدورات التكوينية كالإدارة المركزية، جامعات المنستير، منوبة صفاقس، قابس، قفصة، ديوان الخدمات الجامعية للشمال، المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني ومركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة .

❖ **الصعوبات والإشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي: تحسين التصرف في الموارد البشرية:**

- تأخر المصادقة على المخطط السنوي للتكوين من قبل مصالح رئاسة الحكومة حيث تم بتاريخ 26 ماي 2022.
- تأخر التأشير على طلب العروض الخاص بالتكوين من قبل مراقبة المصاريف العمومية حيث تم إحالة التقرير النهائي لفرز وتقييم العروض الفنية والمالية بتاريخ 17 فيفري 2022 والمتضمن 18 دورة تكوينية ولم يتم التأشير عليه إلا بتاريخ سبتمبر 2022.
- بعض الهياكل لم يتسن لها انجاز مخططات التكوين الخاصة بها ومرد ذلك غياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات أو عدم دقة كراسات الشروط الخاصة بالتكوين وهو ما يؤدي إلى إعلان بعض العروض غير مثمرة وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- ضعف تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث.
- صعوبة ضبط الاعتمادات الخاصة بالأساتذة المتعاقدين.

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والإشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي تحسين التصرف في الموارد البشرية:**

- تحسيس المسؤولين عن التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي بأهمية التكوين في المجالات ذات الأولوية لتحسين وتطوير قدرات الأعوان الراجعين لها بالنظر.
- حث مختلف الهياكل على تكثيف الدورات التكوينية ذات الأولوية بهدف الرفع من عدد المتكونين في هذه المجالات وذلك عن طريق:
- إحداث مصلحة تعنى بالتكوين بالجامعات ومراكز البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية، بالتالي تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتكوين لبعض الهياكل حتى تتمكن من انجاز مخطط التكوين الخاص بها.

- مزيد متابعة تنفيذ البرامج التكوينية لهذه الهياكل من خلال مطالبتها بتقرير حول الانجاز الفعلي للتكوين كل 6 أشهر عوضا عن مرة كل سنة.
- الحرص على تنفيذ الدورات التكوينية على امتداد السنة.
- تكثيف الدورات التكوينية عن بعد.

الهدف الاستراتيجي 3.4: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية:

يندرج هذا الهدف في إطار تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة من خلال احكام تنفيذ ومتابعة الميزانية وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة مع تحسين مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك اعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية والعمل على تطوير التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وممتلكاتها وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الاعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير والعمل على خلق فضاء ملائم للعمل.
سجل هذا الهدف نسبة انجاز متوسطة، ويرجع ذلك إلى ضعف التقديرات فيما يتعلق بمصاريف التسيير للعون الراجع خاصة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد والخدمات المسداة للإدارة في مقابل نسبة تنفيذ هامة بالنسبة للميزانية نظرا لدقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل.

المؤشر 1.3.4: نسبة تنفيذ الميزانية:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	102.43%	99.6%	%99.5	%98.81	% 99.3	%99.8

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان ديمومة الميزانية والعمل على ضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية

من حيث التقديرات والإنجاز وقد شهدت نسبة الإنجاز سنة 2022 تراجعا طفيفا مقارنة بالتقديرات حيث بلغت حوالي 98.81 %.

المؤشر 2.3.4: كلفة تسيير العون:

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة
				(1)	(2)	(1)/(2)	2024
كلفة التسيير للعون	عدد	6013د	5775د	5976د	8225 د	%72.6	6723د

بلغ المؤشر مستوى انجاز حوالي 72.6 % ويرجع هذا إلى ارتفاع كلفة مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة في المقابل فان التقليص الكبير في كلفة التسيير قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.

❖ **الصعوبات والإشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية**

-الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة.

- يتعلق الهدف بميزانيات كل البرامج مما يحد من مسؤولية رئيس برنامج القيادة والمساندة في نسبة الإنجاز .
- توجد عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الاشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية.
- مصاريف التسيير لا تخص النفقات المتعلقة بالأعوان فحسب بل تخص كلفة جميع الخدمات بالتالي العديد من الخدمات لا يمكن التحكم في كلفتها (صيانة، ماء، كهرباء، لجان مناظرات ....)

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والاشكاليات الخاصة بالهدف الاستراتيجي: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.**

- تحسين التصرف في الصفقات العمومية من خلال تنظيم أيام دراسية وورشات عمل لفائدة مختلف المتدخلين موجهة في كيفية إعداد كراسات الشروط الفنية وتقارير تقييم العروض وكيفية التحكم في الإجراءات المتعلقة بالاقتناءات والعمل على مزيد تنظيم الهياكل المعنية بإنجاز الصفقات العمومية.
- مزيد ترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير والعمل على خلق فضاء ملائم للعمل
- توفير الموارد البشرية الكافية لمتابعة استغلال التجهيزات من ناحية العدد والاختصاص ضمانا لحسن استغلال هذه التجهيزات.
- تكوين مصلحة داخل كل مؤسسة تهتم بمتابعة حسن استغلال وصيانة المعدات والتجهيزات للضغط على مصاريف التسيير.
- مزيد التنسيق بين المؤسسات ذات النشاط المتشابه وخاصة مؤسسات دواوين الخدمات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث للاستفادة من عقود الصيانة المشتركة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 قدرها 39.466 أ د وبلغت الاعتمادات المنجزة 35.551 أد أي بنسبة انجاز قدرها 90.08 % حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 91.23%، في حين لم تتجاوز 84.37 % بالنسبة لنفقات التسيير، و74.73 % بالنسبة لنفقات التدخلات. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت 92.46 %.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	19 208	17 524	-1 684	91,23%
	اعتمادات الدفع	19 208	17 524	-1 684	91,23%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 852	5 781	-1 071	84.37%
	اعتمادات الدفع	6 852	5 781	-1 071	84.37%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	843	630	-213	74,73%
	اعتمادات الدفع	843	630	-213	74,73%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3 900	5 877	1 977	150,69%
	اعتمادات الدفع	12 563	11 616	-947	92,46%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**30 803**	**29 812**	**-991**	**96,78%**
	اعتمادات الدفع	**39 466**	**35 551**	**-3915**	**90.08%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات**

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأنشطة والبرامج الفرعية	قاون المالية المحين 2022	انجازات 2022	الفارق	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة				
قيادة الأنشطة المركزية	15 776	15 721	55	99,65%
سياسة الموارد البشرية	2 163	1 916	247	88,58%
التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات	11 423	8 763	2 660	76,72%
نظام المعلومات	2 935	2 664	271	90,77%
الوحدة العملياتية 4 مركز الحساب الخوارزمي / نظام المعلومات	6 054	5 431	623	89,71%
الوحدة العملياتية 5 مركز النشر الجامعي // النشر الجامعي	1 115	1 056	59	94,71%
المجموع العام	**39 466**	**35 551**	**3 915**	**90,08%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات**

بلغت نسبة الإنجاز الجملية قرابة 90 % مع بعض التفاوت بين الأنشطة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 76.72% بالنسبة لنشاط التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات نظرا لعدم تنفيذ كل الدراسات المبرمجة إلى جانب تعطل إجراءات الصفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات الإدارية ووسائل النقل لفائدة الإدارة المركزية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحويل اعتمادات قدرها 430 أ د من نشاط قيادة الأنشطة المركزية (قروض خارجية موظفة) لفائدة برنامج الخدمات الجامعية لبناء المبيت الجامعي بصفاقس الممول على قرض البنك الأوروبي للاستثمار، كما تم تحويل اعتمادات على الموارد العامة للميزانية وقدرها 560 أ د من نشاط التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات لفائدة برنامج مقاومة الإرهاب (نشاط قيادة الأنشطة المركزية).